التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2011

لسنة

تحرير

د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الفصل الخامس

القضية الفلسطينية والوضع الدولي

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net الموقع: www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

القضية الفلسطينية والوضع الدولي

مقدمة

ثمة استراتيجيتان مركزيتان في تعامل الولايات المتحدة وأوروبا القديمة بشكل خاص مع الموضوع الفلسطيني؛ الأولى: ترك موازين القوى بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي تحدد نتائج المفاوضات، من خلال النص الدائم على ترك حلّ القضية لـ"نتائج التفاوض بين الطرفين"، دون تدخل مستند إلى القانون الدولي ولا حتى لقرارات هيئة الأمم المتحدة والشرعية الدولية. أما الاستراتيجية الثانية فتتمثل في عدم السماح لأية تطورات في المنطقة في التأثير إيجابياً في الموضوع الفلسطيني وإبقائه في منطقة الظل لأطول فترة ممكنة، وصرف الاهتمام الدولي عن التصرفات السياسية والعسكرية الإسرائيلية تجاه الأرض والشعب الفلسطيني، الأمر الذي يمنح "إسرائيل" ظرفاً مواتياً لتطبيق سياستها التوسعية بشكل تدريجي ولكن متسارع. وتتضح أبرز معالمه في التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية ودون أي توقف، بل وتنفيذ ضربات عسكرية تجاه قطاع غزة، لا تحظى بتغطية إعلامية كافية في وسائل الإعلام الدولية المأخوذة بتطورات دولية أخرى.

لقد شهدت سنة 2011 مجموعة من التطورات التي وفرت لهذه الاستراتيجية فرصة التواصل، بدءاً مما عرف بـ"الربيع العربي"، والذي انطلق مع بدايتها، وما زالت تفاعلاته متواصلة؛ أو عودة التوتر الدولي حول موضوع الملف النووي الإيراني واحتمال المواجهة العسكرية؛ ناهيك عن تداعيات الأزمة المالية الدولية، التي تتواصل تداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أغلب الدول الرأسمالية.

فإذا أضفنا إلى هذه الجوانب انقطاع المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية طيلة السنة، والاستقالات المتلاحقة لموظفي الإدارة الأمريكية المعنيين بالموضوع الفلسطيني (جورج ميتشل أولاً، ثم دينيس روس، مستشار أوباما لشؤون الشرق الأوسط، ثانياً) خلال سنة 2011، واقتراب الشروع في التحضير للانتخابات الرئاسية الأمريكية، بعد أن أصبح للجمهوريين الأغلبية في مجلس النواب الأمريكي US House of Representatives، كما تعزز تمثيلهم في مجلس الشيوخ الأمريكي US Senate، فإننا نجد أن الظلال على الموضوع الفلسطيني تزداد مساحة وقتامة، بالرغم من شعاع خافت انطلق من جهود مصالحة بين حركة فتح وحركة حماس، أبدى فيها الطرفان نوعاً من التفاؤل، دون أن يتجسد ذلك في خطوات حقيقية. ويبدو أن ذلك يعود إلى حذر السلطة الفلسطينية من ردة فعل الولايات المتحدة وبعض دول الاتحاد الأوروبي.

وبالرغم من أن النجاح الفلسطيني في الحصول على العضوية الكاملة في إحدى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، وهي اليونسكو، يعكس تحولات إيجابية في الرأي العام الدولي؛ فإن

التلكؤ الأوروبي والتهديد السياسي الأمريكي في مجلس الأمن، تجاه عضوية كاملة لفلسطين في الأمم المتحدة، يجعل النجاح أقل وزناً من الناحية السياسية؛ فقد تاه موضوع العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة في مناقشات ومقترحات متفاوتة، ويبدو أن انتقاله إلى الجمعية العامة هو المتاح الوحيد.

أولاً: اللجنة الرباعية الدولية

تُجسد بيانات اللجنة الرباعية[1] (الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا) اتجاهات السياسة الدولية للقوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط، باستثناء الصين واليابان التي تبدو كل منهما غير معنية بمشاركة قد تضطرها لاتخاذ مواقف محددة، تضر بعلاقاتها مع أحد طرفي النزاع.

وقد أصدرت اللجنة الرباعية منذ تأسيسها في مدريد سنة 2002 ما مجموعه 39 بياناً، تتكرر فيها المبادئ العامة التي تحكم عملها وهي:

- القبول بإقامة دولة فلسطينية على أساس حدود سنة 1967 مع القبول بمبدأ المقايضة في أراضٍ معينة.
- معارضة الاستيطان بما في ذلك شرقي القدس.
- ترك قضايا الوضع النهائي لما يتفق عليه الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي.
- معارضة ما يسمى "الإرهاب"، وتعني به المقاومة المسلحة، بالرغم من إقرارها في القانون الدولي.
- خلت بيانات اللجنة كلها (39 بياناً) من اتخاذ أي إجراء فعلي ضدّ "إسرائيل"، بالرغم من رفضها الصريح لعدة مواقف من مواقف اللجنة؛ بينما تمّ الإعلان عن إجراءات في مناسبات عدة ضدّ أطراف فلسطينية لم تتسق مواقفها مع مواقف اللجنة في بعض الموضوعات، وهو ما يعكس تحكم الولايات المتحدة في قرارات اللجنة، وهو ما سنشير إليه لاحقاً، عبر تصريحات عدد من المسؤولين الأوروبيين والروس وممثل اللجنة توني بلير.

عملياً تبنت الرباعية استراتيجية إحالة الموضوع بأكمله إلى المفاوضات المباشرة بما يجعل البندين المتعلقين بالدولة الفلسطينية والاستيطان أشبه بذر الرماد في العيون. ولكن الرباعية كانت تتدخل لإنقاذ الوضع من الدخول في انسداد كامل فتسعى لتجديد المفاوضات وهو ما كان يسهم عملياً في استمرار الوضع السلبي. وقد بقيت بيانات اللجنة لسنة 2011 تدور في سياق السنوات السالفة نفسها، كما يتضح من البيانات التالية:

1. البيان الأول في 2011/2/5[2]:

أكدت اللجنة الرباعية بأنها "أخذت علماً بما يجري في مصر وغيرها من الدول في المنطقة"، ونظرت في "تبعات هذه الأحداث على السلام العربي الإسرائيلي واتفقت على مزيد من المناقشات لها في اجتماعها القادم واعتبار ذلك ضمن أولوياتها". ويبدو أن اللجنة معنية في متابعتها لأحداث الربيع العربي بتأثيرات التغيرات في الدول العربية على موازين القوى، وعلى طبيعة التوجهات السياسية للقوى العربية الصاعدة، وخاصة القوى الدينية.

وكررت اللجنة موقفها التقليدي بأن المفاوضات يجب أن "تنهي الاحتلال الذي بدأ سنة 1967، وتسوية كل قضايا الوضع النهائي وإنشاء دولتين، كما تؤكد اللجنة على ضرورة الانتهاء من المفاوضات مع أيلول/ سبتمبر 2011"، ودعت اللجنة ممثليها "للاجتماع على انفراد بالطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في بروكسل، ومع أعضاء لجنة مبادرة السلام العربية"؛ وهي على ما يبدو محاولة لإيجاد مسار مواز للتحايل على عملية توقف المفاوضات.

وأكدت اللجنة أن الجهود يجب أن تتجه نحو كيفية "استئناف المفاوضات في كل الموضوعات الرئيسية بما فيها الحدود والأمن". كما دانت اللجنة إطلاق الصواريخ من قطاع غزة، وأكدت على أهمية الأمن والهدوء للشعبين. وأبدت اللجنة أسفها لعدم وقف "إسرائيل" للاستيطان. وأكدت أن التصرفات الانفرادية من قبل أي من الطرفين لا يمكن لها أن تقرر نتائج المفاوضات، ولن يتم الاعتراف بها من قبل المجتمع الدولي.

وبالرغم من تحديد اللجنة لشهر أيلول/ سبتمبر موعداً لانتهاء المفاوضات، فإنها فشلت في معالجة سبب توقف المفاوضات، وهو إصرار الطرف الإسرائيلي على مواصلة الاستيطان، وتجاهل بيانات اللجنة التي لم تتخذ أي إجراء عملي ملزم في هذا الاتجاه.

2. البيان الثاني في 2011/3/14[3]:

اقتصر هذا البيان على واقعة محددة وهي هجوم من قبل المقاومة الفلسطينية على مستوطنين في الضفة الغربية، وقالت اللجنة في بيانها بأنها "تدين بأقوى العبارات الممكنة قتل أسرة إسرائيلية من خمس أفراد، بينهم ثلاثة أطفال، في الضفة الغربية اليوم". وقدمت تعازيها "للشعب الإسرائيلي"، كما اعتبرت اللجنة "أن الهجوم على أيٍّ من المدنيين أمر غير مقبول تحت أي ظرف"، وطالبت "بتقديم المسؤولين عن هذا العمل للعدالة"، كما رحبت "بالإدانة القوية الصادرة من الرئيس محمود عباس ومن القيادة الفلسطينية".

ويلاحظ على هذا البيان مسألتين؛ الأولى هي الإدانة (وليس الأسف على غرار الموقف من عمليات الاستيطان أو قتل الفلسطينيين) ثم الانتقال مباشرة للدعوة لاتخاذ إجراءات بحق

المسؤولين عن هذا العمل، بينما تخلو بيانات اللجنة تجاه الاستيطان من أية إشارة إلى أي شكل من الإجراءات ضدّ أية جهة إسرائيلية.

3. البيان الثالث في 2011/5/20[4]:

تضمن البيان دعم الرؤية التي طرحها الرئيس أوباما في 2011/5/19 لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، وسنعود إلى مناقشة هذه الرؤيا لاحقاً، وأقرت اللجنة أن التحرك قدماً على أساس الأرض والأمن يضع أساساً للتوصل إلى اتفاق نهائي.

4. البيان الرابع في 2011/7/5[5]:

أبدت اللجنة قلقها بخصوص الظروف التي تواجه سكان قطاع غزة، بالرغم من الجهود التي حسنت الظروف خلال سنة 2010، لا سيّما زيادة كمية المواد والسلع التي تصل إلى غزة، مع الإشارة إلى سماح "إسرائيل" بإدخال مواد بناء لبناء بيوت جديدة ومدارس وكالة الأونروا، وأكدت اللجنة ضرورة بذل المزيد في مجال تدفق السلع وعبور الأفراد، عملاً بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1860 لسنة 2009. كما دعت كافة الأطراف الراغبة في إيصال الحمولات إلى قطاع غزة، أن يتم ذلك عبر قنوات مخصصة لهذا الأمر، بحيث تتيح المجال لتفتيشها ونقلها عبر المعابر البرية.

وأقرت اللجنة بأن لدى "إسرائيل" "مخاوف أمنية مشروعة يجب أن تظل مصانة"، وقالت إنها ستعمل مع كل من مصر و"إسرائيل" والمجتمع الدولي لمنع تهريب الأسلحة والذخائر إلى القطاع. وأبدت اللجنة "أسفها للإصابات والوفيات" التي وقعت على السفينة التركية سنة 2010، وحثت كافة الحكومات على ضبط النفس والعمل على عدم تشجيع العمليات المماثلة، نظراً للمخاطر التي قد يتعرض لها المشاركون فيها. كما كررت اللجنة الدعوة إلى "إنهاء الحجز المؤسف لمدة خمس سنوات لجلعاد شاليط".

وعند مناقشة عبارات البيان تتضح لنا درجة الانحياز للطرف الإسرائيلي في كل بيانات اللجنة، إذ إن أي إجراء إسرائيلي مهما كان بسيطاً يجري الإشادة به، ولا تتخذ اللجنة أي إجراء عملي في حالة الخرق الشديد من قبل الطرف الإسرائيلي، لأي بعد من أبعاد الموضوع الفلسطيني. فقد أشادت اللجنة بسماح "إسرائيل" لبعض المواد بالدخول إلى قطاع غزة، مع التأكيد على "تفتيش" هذه المواد تنفيذاً لرؤية اللجنة بحق "إسرائيل" في هواجسها الأمنية.

ولعل إشارة البيان إلى نقل المواد الداخلة إلى غزة عبر "المعابر البرية" ليس مفصولاً عن الرغبة الإسرائيلية في وقف المساعدات الإنسانية، التي تصل إلى غزة عن طريق سفن ترسو في ميناء غزة، ويسيرها عاملون مدنيون من دول مختلفة، وهو ما يتضح في دعوة البيان إلى "عدم تشجيع" مثل

هذه الأعمال. وفي الوقت الذي أشار فيه البيان إلى الجندي الإسرائيلي الذي كان أسيراً لدى حركة حماس، خلا البيان من أية إشارة إلى آلاف المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال.

5. البيان الخامس في 2011/8/16[6]:

تضمن البيان عدداً من المواقف على النحو التالي:

أ. تبدي اللجنة قلقها الكبير تجاه إعلان "إسرائيل" عن خطط لبناء وحدات إسكان جديدة في مستعمرة أريل Ariel وشرقي القدس، وتؤكد اللجنة موقفها الذي أعلنته في 2010/3/12.

ب. تؤكد اللجنة أن الأعمال الانفرادية من قبل أي من الطرفين ليس لها أن تحدد نتائج المفاوضات ولن يتم الاعتراف بها من قبل المجتمع الدولي.

ج. تعد القدس بشكل خاص أحد قضايا الوضع النهائي والتي يجب تسويتها عبر المفاوضات بين الطرفين.

د. على الطرفين تجنب الأفعال التي تضر بتحقيق الأهداف التي يسعى الجميع لتحقيقها.

وعند مناقشة هذا البيان الذي يشتمل على مواقف مكررة، من الضروري التساؤل عن الفلسفة وراء ترك القدس "للتسوية عبر المفاوضات بين الطرفين"، إن الأمر ليس إلا تركاً للمفاوضات بين الطرفين تفعل فعلها في تحديد آليات تسوية الموضوعات الأكثر حساسية، وتجسيداً للموقف الأمريكي والبريطاني تحديداً، بينما لم تترك الولايات المتحدة موضوع التفاوض لأطراف النزاع في أي نزاع دولي كانت معنية به (أزمة الكويت، أفغانستان، ليبيا، سورية، فيتنام، هاييتي، الصومال... إلخ). أو بعبارة أخرى فإن كل قرارات هيئة الأمم، بالرغم من إجحافها بالحقوق الفلسطينية أصبحت حبراً على ورق، ما دام المرجع والحكم الأول والأخير هو المفاوضات. فقرارات هيئة الأمم استخدمت فقط لاستدراج التنازلات الفلسطينية والعربية، حين اعتُرِف بها، فيما لم تعترف بها الحكومات الإسرائيلية وحولتها الرباعية إلى قرارات على الرفوف مقابل الاستمرار في المفاوضات.

6. البيان السادس في 2011/8/20[7]:

أوضح البيان أن اللجنة "تدين بأقوى العبارات الهجوم الذي وقع جنوب إسرائيل في 2011/8/18، وجميع الأعمال الإرهابية". وقد أعربت اللجنة عن أملها في أن يتم تقديم المسؤولين عن هذه الهجمات إلى العدالة. كما أبدت "قلقها تجاه الأوضاع الأمنية في شبه جزيرة سيناء"، وقالت أنها "ترى أهمية الالتزامات التي أعلنتها الحكومة المصرية بهذا الخصوص، وتحث اللجنة الحكومة المصرية على إيجاد حلّ نهائي لمسألة أمن سيناء".

والملاحظ أن البيان "يدين" ولا "يأسف" على غرار اللغة المستخدمة في البيانات ضدّ "إسرائيل"، كما أن المطالبة بالإجراءات تترافق مع كل الموضوعات التي تريدها "إسرائيل"،

وهو ما تخلو منه البيانات الخاصة بالمواقف الإسرائيلية التي تتعارض مع القانون الدولي، وهو ما يتضح في الدعوة إلى "تقديم المسؤولين عن الهجوم للعدالة"، ودعوة الحكومة المصرية لضبط الأوضاع الأمنية في جنوب صحراء سيناء.

7. البيان السابع في 2011/9/23[8]:

تضمن البيان ما يلي:

أ. أخذت اللجنة علما بالطلب الذي تقدم به الرئيس عباس إلى مجلس الأمن الدولي في 2011/9/23 (وهي إشارة للسعي الفلسطيني للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة).

ب. تؤكد اللجنة تصميمها على تسوية الصراع العربي الإسرائيلي على أساس قرارات مجلس الأمن 242، 338، 1397، 1515، 1850، ومبادئ مدريد بما فيها مبدأ "الأرض مقابل السلام"، وخريطة الطريق، والاتفاقيات التي سبق التوصل لها بين الأطراف.

ج. تقترح اللجنة عدداً من الخطوات:

1. سيكون هناك اجتماع تحضيري بين الأطراف خلال شهر واحد للاتفاق على أجندة وسبل سير المفاوضات.
2. أن يتعهد الطرفان خلال الاجتماع بأن هدف المفاوضات هو التوصل لاتفاق في فترة زمنية متفق عليها بين الأطراف على أن لا تتجاوز نهاية سنة 2012، وتتوقع اللجنة أن تتحرك الأطراف قدماً نحو مقترحات شاملة خلال ثلاثة شهور حول الأمن والأرض، على أن يتم تحقيق خطوات ملموسة خلال ستة شهور، وستقوم اللجنة بعقد مؤتمر دولي في موسكو بالتشاور مع الأطراف في الوقت المناسب.
3. عقد مؤتمر للمانحين يتم خلاله تقديم الدعم الدولي لبناء الدولة الفلسطينية.
4. تقر اللجنة بالجهود المبذولة من طرف السلطة الفلسطينية لتهيئة مؤسسات الدولة والتي وردت في تقارير لجنة الاتصال المخصصة، وتؤكد على ضرورة الحفاظ والبناء عليها. وستجري اللجنة مشاورات فردية وجماعية لتحديد الخطوات الإضافية التي يمكن لها أن تدعم إقامة الدولة الفلسطينية، وضمان استقلال السلطة الفلسطينية وسيادتها على شؤونها الخاصة.
5. دعوة الأطراف للامتناع عن القيام بأعمال استفزازية لضمان فاعلية المفاوضات، وتؤكد اللجنة على التزامات الطرفين في خريطة الطريق.

من الواضح في هذا البيان أن اللجنة تسعى لإعادة الأطراف إلى التفاوض مع تجاوز العقبة الأساسية وهي وقف الاستيطان، فالشرط الفلسطيني للعودة للتفاوض كان وقف الاستيطان، بينما يريد الطرف الإسرائيلي العودة للمفاوضات دون تحقيق هذا الشرط، وهو موقف يبدو أن اللجنة تأخذ به.

والملاحظة الأخرى على البيان الربط الضمني بين العودة للمفاوضات وبين "عقد مؤتمر للمانحين لتقديم الدعم المالي للدولة الفلسطينية"، وهو تأكيد لتوظيف آليات وموازين القوى و"الرشوة المالية" لترويض الطرف الفلسطيني.

وقد سعت اللجنة في آخر جهودها إلى الاجتماع بطرفي النزاع ومحاولة إقناعهما بالعودة للمفاوضات، غير أنها أشارت في تصريح لها بأنها تدعو الطرفين للعودة للمفاوضات "بدون شروط مسبقة"[9]، وهو ما يعني بشكل واضح ضرورة تخلي الطرف الفلسطيني عن شرط وقف الاستيطان للعودة للمفاوضات.

وفي 2011/10/26 التقى في القدس ممثل الرباعية توني بلير بالطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بشكل منفرد، لتنفيذ بيان اللجنة الرباعية الصادر في 2011/9/23، وقد اتفق المجتمعون على "التقدم بمقترحاتهم الشاملة بخصوص الأرض والأمن خلال ثلاث شهور، في إطار الالتزام المشترك، بهدف الدخول في مفاوضات مباشرة، تقود إلى اتفاق مع نهاية عام 2012". كما دعت اللجنة الرباعية الأطراف إلى تجنب اتخاذ أية إجراءات استفزازية. وتمّ الاتفاق على اللقاء المشترك بشكل منتظم خلال الثلاثة شهور التي تلت البيان للنظر في مدى ما تحقق من تقدم[10].

وحيث إن بيان اللجنة يتضمن أن يبين كل طرف "الحدود السياسية" التي يقبل بها لدولته، فقد ذُكرَ أن الطرف الفلسطيني سلم اللجنة موقفه من هذا الجانب، لكن الطرف الإسرائيلي يرى أن يتم تعيين الحدود من خلال المفاوضات المباشرة[11].

وإلى جانب البيانات التي أصدرتها اللجنة، من الضروري الإشارة إلى الجهود التي يبذلها مبعوث اللجنة للمنطقة توني بلير، والذي تنصب جهوده منذ أيلول/ سبتمبر 2011 على محاولة إعادة الأطراف إلى طاولة التفاوض، دون شرط وقف الاستيطان. وقد تكثفت هذه الجهود في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر[12]. ومن المفترض أن ذلك لا يجري بعيداً عن الجهود الأمريكية، ففي مقابلة مع بعض الصحف المحلية في مكتبه في شرقي القدس، قال بلير عن دور اللجنة الرباعية "الأمريكيون يقودون المسار السياسي" و"المفاوضات السياسية كانت على الدوام وتقليدياً تقاد من قبل الولايات المتحدة وهذا ليس بالأمر الجديد"[13]، وهو الأمر الذي أشرنا له سابقاً.

وهناك أمر آخر في سياسة اللجنة الرباعية، وهو الحصول من الطرف الفلسطيني على تعهد بعدم اللجوء للمقاومة المسلحة والتخلي عنها، وقد عبر بلير عن ذلك بوضوح بقوله:

> إن موقف الرباعية هو هكذا، إن الأمر الأكثر أهمية هو أنه إذا ما كنت ستشكل حكومة وحدة وطنية، فإنها يجب أن تكون وحدة حقيقية، موقف الرئيس عباس واضح جداً وهو أن الوصول إلى حلّ الدولتين يجب أن يكون عبر المفاوضات السياسية وليس من خلال العنف، وهذا هو الموضوع الأساسي، إذا كان ممكناً خلق الظروف المتوائمة مع ذلك في إطار موقف

سياسي موحد، فإن هذا من وجهة نظري سيكون إيجابياً جداً، ولكن الأمر الذي لن ينجح هو وجود حكومة نصفها يقول، هذه هي سياستنا: حلّ عبر المفاوضات والنصف الآخر يقول إنه يريد استخدام الوسائل المسلحة لتحقيق ذلك.. هذا لن ينجح ولذا يجب أن يكون هناك التزام واضح بالوسائل غير العنيفة لتحقيق الأهداف، لأن هذا هو الأساس الوحيد الذي سيكون المجتمع الدولي على استعداد للتعامل معه، وذلك من خلال المفاوضات[14].

وهو موقف غير منفصل عن استراتيجية حرمان الطرف الفلسطيني من أية عوامل ضغط خلال عملية التفاوض، بما في ذلك الانتفاضة، أو أية خطوة لا ترضى عنها حكومة نتنياهو.

ثانياً: الولايات المتحدة:

1. التفاوض في إطار موازين قوى لصالح "إسرائيل":

لعل من أبرز العبارات التي تتكرر في البيانات الأمريكية الخاصة بالشرق الأوسط ما يشير إلى ترك نتائج المفاوضات لما يتوصل له طرفا النزاع وهما السلطة الفلسطينية و"إسرائيل"، وهو ما أشرنا إليه عندما تناولنا موضوع اللجنة الرباعية.

غير أن المتأمل في البيئة التفاوضية يلاحظ أن الولايات المتحدة تعمل بشكل كبير على مواصلة الخلل في موازين القوى بل وزيادته بين الطرفين المتفاوضين، سواء في الميزان العسكري أم الاقتصادي أم السياسي أم الدبلوماسي، وهو ما يعني أن نتائج المفاوضات لن تكون إلا انعكاساً لموازين القوى، الأمر الذي يعني تحقيق تسوية تحقق فيها "إسرائيل" كافة شروطها ومطالبها. ويتضح العزوف الأمريكي عن الضغط على الطرف الإسرائيلي من خلال ما أوضحه مسؤول ملف المفاوضات الفلسطيني صائب عريقات لديفيد هيل الذي كان مستشاراً لأوباما من أن فشل هذه الإدارة في تفعيل تجميد كامل للاستيطان الإسرائيلي سيضر بمصداقيتها. لكن هيل رفض طرح عريقات وقال: "لا نستطيع أن نجبر حكومة ذات سيادة على فعل شيء، نستطيع أن نستعمل أسلوب الإقناع والمفاوضات والمصالح المشتركة"[15]، بينما تتوارى دبلوماسية الإقناع هذه مع الطرف الفلسطيني كما يتضح من المؤشرات التالية:

أ. علقت الولايات المتحدة دفع نصيبها في موازنة اليونسكو لمجرد قبولها بفلسطين عضواً (وسنعود لتفاصيل ذلك لاحقاً)، فقد عقبت الناطقة باسم الخارجية الأمريكية فيكتوريا نولاند Victoria Nuland في 2011/10/31 على قبول منظمة اليونسكو لفلسطين كعضو كامل العضوية بأن ذلك يمثل "أمراً مؤسفاً، وسابقاً لأوانه، ويزعزع هدفنا المشترك لتحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط يتم من خلال التفاوض المباشر بين الإسرائيليين

والفلسطينيين...، وإن عضوية فلسطين في اليونسكو تدفع لتطبيق القيود التشريعية التي تقتضي بأن على الولايات المتحدة التوقف عن تقديم مساهماتها المالية لليونسكو"[16].

وقد تبع ذلك تأكيد مجلس النواب الأمريكي في 2011/10/5، ما كان الكونجرس قد هدد به في أوائل آب/ أغسطس 2011، بتعليق تقديم 200 مليون دولار للسلطة الفلسطينية لمساعدتها في إطار خطة خماسية تتضمن تقديم 358 مليون دولار لتعزيز البنية التحتية للسلطة الفلسطينية[17].

ب. كشفت ردود فعل المؤسسات السياسية الرسمية الأمريكية على التوجه الفلسطيني للحصول على العضوية في الأمم المتحدة عن التوجه الاستراتيجي الأمريكي القاضي بوضع المفاوض الفلسطيني بشكل خاص والعربي بشكل عام في بيئة تفاوضية تعاني من اختلال كبير ومتزايد في موازين القوى لصالح الطرف الإسرائيلي. وهو ما يتضح في الدعوة لإجراءات عملية ضدّ الطرف الفلسطيني بشكل يبقي قدرته التفاوضية في حدها الأدنى وتحول دون تعزيز الموقف القانوني له. ويتجسد ذلك في أن الولايات المتحدة استخدمت في 18 شباط/ فبراير حقّ النقض (الفيتو) ضدّ مشروع قرار لمجلس الأمن الدولي، يدين البناء الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية، وهو سلوك سياسي مارسته الولايات المتحدة سابقاً 42 مرة، لإفشال مشاريع قرارات تدين "إسرائيل" في مجلس الأمن الدولي، منها 33 تتعلق مباشرة بالقضية الفلسطينية وبقية الأراضي العربية المحتلة منذ 1967، مقابل تقديم الدعم القانوني والسوقي لـ"إسرائيل"، كان آخرها إقرار مجلس النواب الأمريكي منح 205 ملايين دولار، لمساعدة "إسرائيل" على نشر نظام القبة الحديدية المضاد للصواريخ[18].

وقد أبدت المؤسسات السياسية الأمريكية ردود فعل حادة تجاه التوجه الفلسطيني للأمم المتحدة، ويمكن رصد نماذج من ردود الفعل هذه:

1. صادق مجلس النواب الأمريكي بأغلبية ساحقة على مشروع قرار، يدعو الإدارة الأمريكية إلى تجميد مساعداتها المقدمة للسلطة الفلسطينية، إذا توجهت الأخيرة إلى الأمم المتحدة لنيل اعترافها بالدولة الفلسطينية. وقد أيد مشروع القرار 407 نواب فيما عارضه ستة نواب فقط، بالرغم من أن هذا القرار لا يلزم الإدارة الأمريكية كما هو معروف طبقاً للدستور الأمريكي[19].

2. قام 81 نائباً أمريكياً (26 من الديموقراطيين و55 من الجمهوريين) بزيارة لـ"إسرائيل" في آب/ أغسطس لتأييد "إسرائيل" ضدّ التوجه الفلسطيني للحصول على العضوية في الأمم المتحدة[20].

3. في 2011/9/8 تقدم النائب جو وولش Joe Walsh ومعه 42 نائباً جمهورياً بمشروع قرار يدعم حقّ "إسرائيل" في ضمّ الضفة الغربية في حالة إصرار الفلسطينيين على طلب العضوية في الأمم المتحدة[21].

4. في 2011/9/12 دعا النائب "ستيفي إسرائيل" Steve Israel ومعه ثلاثة نواب آخرين إلى وقف الدعم العسكري لأية دولة تصوت لصالح عضوية فلسطين في الأمم المتحدة[22].

5. في 2011/9/13 صرحت رئيسة لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي إليانا روس ليتينين Ileana Ros-Lehtinen في مقابلة مع جريدة هآرتس، أنه "علينا إيقاف مخطط أبو مازن الخطير وآمل أن تتخذ الولايات المتحدة موقفاً صارماً حيال الاعتراف بالدولة"، وأضافت "أن الوقت قد حان لنقول للفلسطينيين أننا سنقطع التمويل إذا تابعوا مسيرة الاعتراف بالدولة"[23].

ولعل كثرة الضغوط حول قطع المساعدات مع قلة الآراء المضادة لها، على الرغم من وجودها، أدت إلى موافقة الكونجرس في 2011/12/28 على تقليص المساعدة المخصصة للسلطة الفلسطينية من 187 مليون دولار إلى 40 مليون دولار. وبرر مارك تونر، الناطق بلسان الخارجية الأمريكية، عدم قطع المساعدات كلياً بالقول إنه "يساعد على جعل المنطقة أكثر ديموقراطية واستقراراً وأمناً"[24].

6. قام 18 من الشيوخ الجمهوريين في 2011/9/21 بطلب لوقف تمويل الأمم المتحدة أو أي من وكالاتها المتخصصة إذا ساندت الطلب الفلسطيني بالعضوية[25].

7. مارست الولايات المتحدة ضغطاً لاستغلال الجدل الذي ثار حول تقرير جولدستون بعد تراجعه عن الإدانة المتضمنة في التقرير لـ"إسرائيل"، وقالت المندوبة الأمريكية الدائمة لدى الأمم المتحدة سوزان رايس Susan Rice إن تقرير جولدستون حول الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة قبل عامين يجب أن يزول عن الوجود بعد تراجع القاضي جولدستون عن استنتاجاته بالنسبة لـ"إسرائيل"[26].

إن كافة النقاط السابقة تؤكد على اعتناء الولايات المتحدة بإدارة المفاوضات ضمن بيئة تفاوضية، تتيح للطرف الإسرائيلي تحقيق أكبر قدر من المكاسب بأقل قدر من الخسائر.

ج. مع الانشغال العربي بالتغيرات التي أصابت النظم العربية في مصر وتونس وليبيا، وما يجري في سورية واليمن ودول عربية أخرى، استمرت الحكومة الإسرائيلية في عمليات استيطان واسعة في القدس وخارجها. ولم تبد الولايات المتحدة أي مواقف عملية تجاه ذلك، بل راح الإعلام الأمريكي يركز على ما عرف بالربيع العربي دون إيلاء التوسع الاستيطاني الإسرائيلي إلا إشارات عابرة. ففي الخطاب الذي ألقاه أوباما في وزارة الخارجية الأمريكية في 19 أيار/ مايو كان التركيز الأكبر في الخطاب على تملق الثورات العربية بالرغم من إطاحتها بأهم أركان السياسة الأمريكية في مصر وتونس.

د. تدعو الولايات المتحدة "إسرائيل" إلى التجاوب مع الحراك السياسي في المنطقة العربية، فقد دعا وزير الدفاع الأمريكي ليون بانيتا Leon Panetta في خطاب له في واشنطن "إسرائيل" إلى القيام بخطوات للخروج من "عزلتها" في المنطقة، مؤكداً ضرورة إصلاح علاقتها مع مصر وتركيا واستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين. وأكد بانيتا التزام بلاده المطلق بحماية أمن "إسرائيل". وأضاف "للأسف هذا العام شهد ازدياداً لعزلة إسرائيل عن شركائها الأمنيين التقليديين في المنطقة، وتمّ وضع البحث عن سلام في الشرق الأوسط جانباً". ولكنه أشار في الوقت ذاته إلى أن "إسرائيل" ليست وحدها المسؤولة عن وضعها الصعب، متحدثاً عن "حملة دولية" ترمي إلى عزل "إسرائيل"، لكن الربيع العربي يمنح "إسرائيل" فرصة لبناء موقع أكثر أمناً لها في المنطقة، لذا "الآن هو الوقت المناسب لإسرائيل لبذل الجهود للتحرك باتجاه حلّ الدولتين عبر المفاوضات"[27].

هـ. وقد تعهد بانيتا بمنع إيران من الحصول على السلاح النووي، مشيراً إلى أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما لم يستبعد احتمال تدخل عسكري، وأكد بانيتا دعمه لاستراتيجية إدارة اوباما التي تعتمد على الدبلوماسية والعقوبات، لإقناع إيران بالتخلي عن طموحاتها النووية موضحاً أن اللجوء إلى عمل عسكري محتمل سيكون "الحل الأخير"، وتعهد بمواصلة تأمين دعم عسكري كبير لـ"إسرائيل"، من خلال تزويدها بأنظمة متطورة للدفاع المضاد للصواريخ وطائرات قتالية جديدة من طراز إف-35 أو F-35[28].

و. أبدت الولايات المتحدة اعتراضاً على التقارب بين حركتي حماس وفتح، واحتمالات التصالح بينهما بعد لقاءات القاهرة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 في القاهرة. وهو ما يعني الرغبة الأمريكية في أن يتم التفاوض في أثناء الانقسام الفلسطيني، مما يزيد من ضعف المفاوض الفلسطيني، ويعزز الموقف الإسرائيلي. فقد قال مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى، جيفري فيلتمان Jeffrey Feltman في 2011/12/7 "لقد أوضحت لأبي مازن موقفنا في هذا الخصوص: نحن نتفهّم تطلّعكم إلى الوحدة، إلا أنكم لن تحصلوا على دولة إذا تشاركتم مع منظمة إرهابية؛ وفي نظرنا، حماس هي منظمة إرهابية"[29].

ز. يزداد الموقف الأمريكي وضوحاً في سياسته تجاه البيئة التفاوضية من خلال عدم اتخاذ أي إجراء عملي تجاه "إسرائيل"، بالرغم من رفضها لوقف الاستيطان، الذي تعلن الولايات المتحدة ومعها اللجنة الرباعية وأغلب المجتمع الدولي عن رفضه.

ح. ساندت الولايات المتحدة، انطلاقاً من ازدواجية المعايير في سياساتها، الاقتراحات الخاصة بحماية المدنيين في ليبيا وسورية والسودان؛ كما يتضح من خطابها في مجلس الأمن الدولي في 2011/11/9[30]، وهو ما كانت ترفضه عندما كانت السلطة الفلسطينية تطالب به؛ والذي ظهر عندما استخدمت حقّ الفيتو لمنع إرسال مراقبين دوليين للضفة الغربية وقطاع غزة لضمان حماية المدنيين في 2001/3/28، واستمرت على هذا الموقف.

إن كافة الخطوات السابقة تؤكد التوجه الاستراتيجي الأمريكي المتماهي مع السياسات الإسرائيلية، ودعم القوة العسكرية الإسرائيلية، ومنع أية قرارات تدين "إسرائيل"، وتكريس الخلل الاستراتيجي في موازين القوى.

2. الجهود الأمريكية للتسوية السياسية:

من الضروري التوقف عند مكونات الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط طبقاً لما يعلنه المسؤولون الأمريكيون وربطها بتفاعلات الموضوع الفلسطيني، وقد حدد وكيل وزارة الخارجية الأمريكي وليام بيرنز William Burns هذه المكونات في أربعة عناصر، وهي[31]:

أ. **دعم التغيير الديموقراطي السلمي:** لكنها في الواقع الفعلي تشترط أن لا يصل أي من القوى المناهضة لسياستها إلى السلطة، ولو بطرق ديموقراطية.

ب. **دعم قوى التحديث الاقتصادي:** والتي تعني توسيع نطاق القطاع الخاص بشكل ييسر تسلل الشركات والأموال الأمريكية إلى بنية الاقتصاد العربي.

ج. **تحقيق سلام شامل بين العرب و"إسرائيل":** على أن يتم ذلك على أساس ترك موازين القوى بين الطرف الفلسطيني والإسرائيلي تحدد نتيجة التفاوض.

د. **تعزيز الأمن الإقليمي:** وتعني في المضمون الأمريكي توجيه الطاقات العربية نحو مزيد من التطويق لإيران من ناحية، واستمرار التفوق الإسرائيلي على أية قوة أخرى في المنطقة من ناحية أخرى.

لكن ذلك لا ينفي أن الإدارة الأمريكية الحالية تنطوي على خلافات عميقة حول طريقة معالجة موضوع الشرق الأوسط وهو ما تؤكده بعض المؤشرات:

أ. استقالة عدد من المسؤولين الأمريكيين ذوي العلاقة بتسوية الصراع في الشرق الأوسط، فبالرغم من الحماس الذي بدا عليه المبعوث الأمريكي جورج ميتشل عند تعيينه في كانون الثاني/ يناير 2009 ووعوده بأنه سينجح في تسوية الصراع، كما نجح في تسوية الموضوع الإيرلندي؛ إلا أنه شعر بصعوبة مهمته في الشرق الأوسط فقدم استقالته في 2011/5/13 ليخلفه نائبه ديفيد هيل. وفسر الفلسطينيون على لسان نبيل شعث استقالته بأنها نتيجة السياسة الإسرائيلية، التي لم تقدم له أي دعم وقادته للفشل؛ بينما فسر الإسرائيليون طبقاً لزلمان شوفال Zalman Shoval، مبعوث نتنياهو الخاص، فشله نتيجة "عدم رغبة الفلسطينيين في الانخراط في مفاوضات مجدية"، بينما رأى نتنياهو أن الاضطرابات في المنطقة العربية زادت من الهواجس الأمنية لـ"إسرائيل"، مما يجعل الانخراط في مفاوضات سلمية مقامرة خطرة وغير مقبولة الآن، بالنسبة له[32]. أما ميتشل فقال في كتاب استقالته إنه كان من البداية ينوي العمل لمدة سنتين، لكنه عمل فترة أطول[33]، مما يعني أنه راهن على التوصل لنتيجة خلال عامين، وهو ما فشل فيه. ويتجلى فشل ميتشل في أن

التقرير الذي قدمه سنة 2000 للإدارة الأمريكية لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تضمن ثلاث نقاط أساسية هي وقف الاستيطان الإسرائيلي، ووقف العنف، والعودة للمفاوضات، وهي الموضوعات ذاتها التي تجري مناقشتها بعد مرور 11 عاماً على تقريره.

ويبدو كذلك أن تعيين باراك أوباما لدينيس روس في مجلس الأمن القومي كمستشار لشؤون ما يسمى إقليم الوسط (الشرق الأوسط، وغرب آسيا، وجنوب آسيا) بعد ستة شهور من تعيين جورج ميتشل كان له تأثير على عمل ميتشل، إذ إن تعيين روس، الذي عمل طويلاً كمفاوض في الشرق الأوسط، ألقى بظلاله على موقف ميتشل لا سيّما في نطاق خلافات داخل الإدارة الأمريكية كان من بين أطرافها كل من ميتشل وروس. ويبدو أن وجود روس المعروف بأنه أحد أعضاء اللوبي الإسرائيلي كما وصفه كتاب اللوبي اليهودي، الذي أعده الأكاديميان الأمريكيان جون ميرشايمر John J. Mearsheimer وستيفن والت Stephen M. Walt، زاد من صعوبة قيام ميتشل بمهمته[34]. ففي الوقت الذي عمل روس على إقناع الرئيس الفلسطيني بالتخلي عن مشروع التقدم لعضوية الأمم المتحدة، أبدى ميتشل قدراً أقل من الانحياز لـ"إسرائيل"، وهو الذي تجلى في تصريحه عند توليه مهامه في الشرق الأوسط بأن الولايات المتحدة قد تلجأ "لتجميد المساعدات لإسرائيل"، في حال فشلها في التقدم مسيرة السلام في الشرق الأوسط[35].

ويبدو أن الفشل يزداد وضوحاً في إدارة أوباما، فقد أعقبت استقالة ميتشل استقالة أخرى تقدم بها دينيس روس، وبالرغم من تبريره للاستقالة بأنها "للعودة إلى حياتي الخاصة"، إلا أن الإعلام الأمريكي فسرها بدافعين، أولهما الموضوع الإيراني، وثانيهما رغبته في عدم الإسهام في أي ضغط على "إسرائيل" لاتخاذ خطوات خارجة عن رغبتها[36]. بل إنه من المهتمين بالترويج لموضوع يهودية الدولة، كما أن المعهد الذي سبق له أن ترأسه وهو "معهد سياسة الشعب اليهودي" The Jewish People Policy Institute ومقره في القدس، يقوم بحملة لإقناع يهود الولايات المتحدة للهجرة إلى "إسرائيل" لتأكيد يهودية الدولة، والتضييق على فكرة عودة اللاجئين الفلسطينيين[37]. وهو الأمر الذي عارضته أغلب المنظمات اليهودية الأمريكية، بالرغم من أن الدعوات ظهرت بشكل واضح في مواد إعلامية تدعمها الحكومة الإسرائيلية. وقد ظهر رفض الدعوات في بيانات لمنظمات مثل الاتحادات اليهودية في أمريكا الشمالية Jewish Federations of North America، ومنظمة رابطة مكافحة التشهير Anti-Defamation League (ADL)[38].

إن توالي هذه الاستقالات لدبلوماسيي الإدارة الأمريكية المعنيين بتسوية الشرق الأوسط، يشير إلى أن سنة 2012 ستكون سنة الارتباك والعجز في السياسات الأمريكية، وستخلو من أية جهود ذات معنى لتسوية النزاع، لا سيّما وأن الإدارة ستكون أكثر انشغالاً بحملاتها الانتخابية لخوض معركة الرئاسة.

ب. كشفت المناقشة الجانبية بين الرئيس الأمريكي والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy خلال مؤتمر مجموعة العشرين Group of Twenty (G20) في 2011/11/9 عن بُعد مهم، وهو أن القناعات الذاتية للمسؤول الغربي حول موقف معين، لا تعني قدرته على فرض هذا التصور على إدارته، فقد جاء في الحوار الجانبي بين الرئيسين وصف ساركوزي لنتنياهو بأنه "كذاب"؛ ورد أوباما بالقول "لقد تعبت أنت منه، فماذا عني أنا، علي أن أتعامل معه أكثر منك"[39].

ج. كشف النقاب عن قيام المخابرات الأمريكية مكتب التحقيقات الفدرالي (أف بي أي) Federal Bureau of Investigation (FBI) بالتنصت على مكالمات السفارة الإسرائيلية في واشنطن، وأن موظفاً أمريكياً من أصل إسرائيلي يعمل مترجماً للعبرية، حكم عليه بالسجن لمدة عشرين شهراً لتسريبه معلومات عن مكالمات تصنتت عليها الـ"أف بي أي". كما ذُكر أن الرئيس أوباما طلب بزيادة مراقبة الاستخبارات الأمريكية لـ"إسرائيل" من ناحية احتمالات توجيهها ضربة عسكرية لإيران، لا سيّما بعد أن فشل أوباما في الحصول على تأكيد إسرائيلي بأن الهجوم لن يتم إلا بعد التشاور مع الولايات المتحدة[40].

بالرغم من ذلك كله، تواصلت جهود الدبلوماسية الأمريكية في دفع الأطراف نحو العودة إلى مسار التسوية، ويمكن اعتبار التصور الذي طرحه الرئيس أوباما كخطة سلام في المنطقة في خطاب في 19 أيار/ مايو ثم ما تبع ذلك من تداعيات أبرز ملامح الدبلوماسية الأمريكية في سنة 2011، فقد تضمن الخطاب ما يلي[41]:

أ. دولتان: إن السلام الدائم يقوم على دولتين لشعبين، "إسرائيل" كـ"دولة يهودية" ووطن لـ"الشعب اليهودي"، ودولة فلسطين كوطن للشعب الفلسطيني، تتمتع كل منهما بحق تقرير المصير، والاعتراف المتبادل والسلام.

ب. الأرض: يجب أن تستند حدود الدولة الفلسطينية و"إسرائيل" على خطوط 1967 مع تبادلات مشتركة ومتفق عليها.

ج. الأمن: يجب أن تكون الدولة الفلسطينية دولة منزوعة السلاح، وأن الانسحاب الكامل والمرحلي للقوات الإسرائيلية يجب أن يسير طبقاً لإمكانيات قوات الأمن الفلسطينية، وطبقاً للترتيبات الأخرى التي اتفق عليها لمنع عودة الإرهاب، ووقف تهريب الأسلحة وتوفير أمن حدودي فاعل.

د. الزمن: يجب التوافق على طول المرحلة الانتقالية، وقد تتباين بين قضية وأخرى مثل الحدود، ولكن لا بدّ أن تكون كافية لإظهار فعالية ومصداقية الإجراءات الأمنية.

هـ. القدس واللاجئين: ما أن يطمئن الفلسطينيون لملامح دولتهم، ويطمئن الإسرائيليون بأن الدولة الفلسطينية لن تشكل خطراً على أمنهم، سيكون الطرفان في وضع يمكنهم من التعامل مع القضايا الجوهرية الخاصة بالقدس واللاجئين.

إن جوهر مشروع أوباما يقوم على دعامتين:

أ. إقرار فلسطيني بـ"دولة يهودية للشعب اليهودي".

ب. ترك كافة الأمور بكيفية أو أخرى للتفاوض بين الأطراف، سواء ما تعلق منها بالأراضي والحدود والقدس واللاجئين، وحتى الفترة الزمنية التي يجب أن تنتهي فيها كل هذه الموضوعات.

ونظراً لإدراك "إسرائيل" لملابسات السياسة الأمريكية الداخلية، فقد أبدت ردة فعل حادة لا سيّما تجاه إشارة أوباما إلى حدود 1967، مما اضطره للتراجع بعد عدة أيام. فقد ذكر خلال مؤتمر للأيباك The American Israel Public Affairs Committee (AIPAC) إنه لم يقل إن الحدود ستكون هي نفسها حدود سنة 1967، وإنما قصد أن الأطراف نفسها ستتفاوض على حدود مختلفة عن تلك التي كانت موجودة في 1967/6/4، و"هذا ما تعنيه مبادلة الأراضي swaps المتفق عليها... فهي تسمح للأطراف نفسها بمراعاة التغيرات التي جرت خلال الـ44 سنة الماضية، إنها تسمح لهذه الأطراف أن تضع هذه التغيرات في اعتبارها، بما فيها الحقائق الديموغرافية على الأرض واحتياجات الطرفين"[42]. فإذا علمنا أن سنة 2012 هي سنة انتخابات رئاسية، وأن أوباما حصل في رئاسته الأولى على 78% من أصوات اليهود[43]، فسندرك أنه لن يقوم باتخاذ أي موقف من شأنه إغضاب الطرف الإسرائيلي. وقد لاحظنا "سوق" المزايدة السياسية لصالح "إسرائيل" بين مرشحي الرئاسة الأمريكية في وقت مبكر، إذ قال المرشح الجمهوري في انتخابات الرئاسة الأمريكية نيوت جينجريتش Newt Gingrich في مقابلة مع جريدة هآرتس أن انسحاب "إسرائيل" إلى حدود 1967 بمثابة انتحار، وأن "إسرائيل" ستكون حكمت على نفسها بالموت إنْ وافقت على المطلب الذي طرحه باراك أوباما. وأضاف أن عدداً متزايداً من المحافظين الأمريكيين يرون أن أمن الولايات المتحدة و"إسرائيل" يواجهان التهديد نفسه[44].

وقال في تصريح آخر بأنه "لم تكن توجد دولة تحمل اسم فلسطين، لقد كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية". وأضاف "أعتقد أننا أمام شعب فلسطيني مخترع، هم من العرب فى الواقع، وهم من الناحية التاريخية جزء من العرب، وأمامهم فرصة للذهاب إلى العديد من الأماكن، ولعدة دواع سياسية تحملنا هذه الحرب التي يتمّ شنها ضدّ إسرائيل منذ الأربعينيات، إنه أمر مأساوي"[45].

ويبدو أن الولايات المتحدة تميل إلى فكرة المفاوضات الموازية كوسيلة للخروج من مأزق توقف المفاوضات بسبب عقدة الاستيطان الصهيوني، ففي خطابها أمام مجلس الأمن الدولي قالت المندوبة الأمريكية سوزان رايس في 2011/10/24 إن كلاً من الرئيس الفلسطيني ورئيس الوزراء الإسرائيلي قد وافقا على إرسال مفاوضين إلى القدس للمشاركة في اجتماعات تمهيدية مع مبعوثي الرباعية في 26 تشرين الأول/ أكتوبر، وعليه، فإن "تركيزنا سيبقى على وضع الأسس لهذه الاجتماعات الحالية واللاحقة ليتمكن الطرفان من تبادل المقترحات الشاملة حول الأرض والأمن

مع نهاية العام، طبقاً لما أقرته الرباعية، ...ونعتقد بأن جهود الفلسطينيين للحصول على عضوية الأمم المتحدة لن يساهم في تقدم العملية السلمية بل سيعقدها ويؤخرها بل قد يعطلها"، وتضيف "إن مصير المستوطنات القائمة يجب أن يتم التعامل معه من قبل الأطراف إلى جانب قضايا الوضع الدائم بما في ذلك القدس، وعليه فإن خطوات الحكومة الإسرائيلية لمواصلة إنشاءات جديدة في جفعات هماتوس Givat HaMatos أمر مخيب للأمال بشكل كبير". وقالت بعد الإشارة إلى عدم شرعية تهريب الأسلحة إلى غزة "إن الولايات المتحدة مسرورة للغاية بأن جلعاد شاليط قد التحق أخيراً بعائلته بعد خمس سنوات من الأسر"[46]. دون الإشارة إلى أكثر من ألف أسير فلسطيني تحرروا من السجون الإسرائيلية.

وفي هذا السياق، كررت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون الموقف من موضوع الاستيطان بالقول بأن هدم فندق في شرقي القدس تطور مزعج "يقوض جهود السلام الرامية إلى تحقيق حلّ الدولتين، وتتنافى هذه الخطوة بصفة خاصة مع منطق تحقيق اتفاق معقول وضروري بين الأطراف فيما يتعلق بوضع القدس"[47].

3. الرأي العام الأمريكي:

عند النظر في توجهات الرأي العام الأمريكي، بخصوص سياسة أوباما حيال الوضع الفلسطيني الإسرائيلي حتى تشرين الأول/ أكتوبر 2011، يبدو الانقسام كبيراً؛ فقد أبدى 44% رضاه عن هذه السياسة بينما أبدى 48% عدم رضاه[48]. غير أن منظمة جي ستريت J Street ، التي نشأت سنة 2008 وتضم في عضويتها 170 ألف عضو من يهود أمريكا برئاسة جيرمي بن عامي Jeremy Ben-Ami أبدت مواقف تدعو لمراجعة بعض السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط، والتركيز على الحلول الدبلوماسية بدلاً من استخدام القوة، وهو ما رأى فيه بعض الباحثين بداية توتر للعلاقة بين تيارات في المجتمع اليهودي الأمريكي و"إسرائيل"، لا سيّما تأييدها لإقامة دولة فلسطينية ومعارضتها للاستيطان[49].

بينما أشار استطلاع لمركز راسموسين Rasmussen Reports أن غالبية الأمريكيين يريدون وقف المساعدات إلى كلّ دول الشرق الأوسط ما عدا "إسرائيل"، وقال 58% من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع إنهم يريدون وقف المساعدات للدول العربية، فيما قال 20% إنهم يريدون المحافظة عليها، و21% قالوا إنهم غير متأكدين. وقال 51% إنهم يؤيدون استمرار المساعدات إلى "إسرائيل"، فيما عارضها 32% منهم و17% قالوا إنهم لم يقرروا بشأن ذلك[50].

وفي استطلاع رأي أجراه معهد غالوب Gallup حول موقف المواطنين الأمريكيين من الصراع في الشرق الأوسط، قال 63% بأنهم يؤيدون "إسرائيل" ويتعاطفون مع سياستها، ولكن بالمقابل قال ناطق بلسان جي ستريت إن من يقرأ الاستطلاع جيداً يرى أن هذه النسبة نابعة من تأييد المسنين لـ"إسرائيل" (67%)، وأضاف إن بين الشباب الأمريكي في جيل 18 وحتى 34 عاماً، تهبط هذه

النسبة إلى 58%، "وهذا يدل على تراجع جدّي في نسبة المؤيدين لإسرائيل". في حين قال 18% من الأمريكيين إنهم يؤيدون الفلسطينيين، و20% قالوا إنهم يؤيدون الطرفين على السواء، بينما بلغت هذه النسبة في الماضي 7%[51].

ثالثاً: الاتحاد الأوروبي

لا تخفي الدول الأوروبية عدم ارتياحها من سيطرة الولايات المتحدة على مسار عملية التسوية في الشرق الأوسط، سواء بشكل انفرادي أم من خلال اللجنة الرباعية. وقد عبر الرئيس الفرنسي ساركوزي عن هذا الجانب بقوله إن "فرنسا ستقترح تنظيم مؤتمر للمانحين للدولة الفلسطينية المقبلة، شرط أن يتخذ هذا المؤتمر بعداً سياسياً". وإنه لم يعد بإمكان أوروبا أن تواصل دفع المساعدات، بينما تبقى بعيدة عن المحادثات السياسية. وقال إن المحادثات السياسية لا تحرز تقدماً، وأن "البدء بمناقشة الاستيطان كان خطأ"، لأن "هناك مستوطنات تطرح مشكلة لأنها ستكون ضمن أراض لن تظل إسرائيلية، وأخرى لا تطرح مشكلة لأنها ستكون ضمن القسم الذي سيبقى إسرائيلياً"[52].

ويعكس موقف ساركوزي مسألتين؛ الأولى هي عدم الارتياح من السيطرة الأمريكية على المسار التفاوضي، والثانية هي إضفاء المشروعية على بعض المستعمرات بدليل أنه أشار إلى أن بعض المستعمرات ستبقى مع "إسرائيل".

كما يمكن تلمس بعض التباينات بين الولايات المتحدة وأوروبا في السلوك الدبلوماسي مع بعض جوانب التسوية السياسية، ويتضح ذلك في الموقف من الاستيطان من خلال تصويت بريطانيا وفرنسا وألمانيا في 2011/2/18 إلى جانب اقتراح في مجلس الأمن يدين "إسرائيل" بسبب البناء الاستيطاني، إلا أن الفيتو الأمريكي منع المصادقة على اقتراح القرار.

كما تظهر تباينات في مواقف الدول الأوروبية ذاتها تجاه العديد من موضوعات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فقد أكدت كاثرين آشتون Catherine Ashton "أن الدول الـ 27 الأعضاء في الاتحاد ستصوت منفردة في حال لجوء الفلسطينيين من جانب واحد إلى الأمم المتحدة للاعتراف بدولة مستقلة"[53]. وعدَّ البرلمان الأوروبي طلب عضوية دولة فلسطين الذي تقدمت به السلطة الفلسطينية لدى الأمم المتحدة شرعياً، وأعلن في قرار تمّ تبنيه بغالبية كبرى أنه "يدعو الدول الأعضاء إلى الاتحاد في موقفها إزاء الطلب المشروع للشعب الفلسطيني، بأن يتم تمثيله في الأمم المتحدة بصفة دولة، وتفادي الانقسامات بين الدول الأعضاء"[54].

ويشير موقف الدول الأوروبية من إعلان الرئيس الأمريكي أوباما بأن الحدود في التسوية الفلسطينية الإسرائيلية ستكون على أساس حدود 1967، بأن هذه الدول لا تمتلك مبادرة الفعل

السياسي بعيداً عن الموقف الأمريكي. ويتضح ذلك في أن هذه الدول سارعت إلى مباركة الموقف الأمريكي، لكنها لم تبادر مسبقاً لاتخاذ هذا الموقف، ولعل تراجع أوباما لاحقاً عن موقفه أوقع الدول الأوروبية في قدر كبير من الحرج الدبلوماسي. فقد رحبت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون، بحسب المتحدثة باسمها مايا كوتشيغاتشيك Maya Kochiyanchich، "بشدة بتأكيد أوباما على أن الحدود بين إسرائيل وفلسطين يجب أن تستند إلى حدود 1967، مع تبادل أراضٍ يتفق عليه الجانبان، بحيث تكون الحدود ثابتة ومعترفاً بها من قبلهما". كما أعلن وزير الخارجية البولندي رادوسلاف سيكورسكي Radosław Sikorski إثر لقاء مع نظيريه الفرنسي والألماني أن بلادهم تدعم موقف الرئيس الأمريكي، كما رحب وزير خارجية السويد كارل بيلدت Carl Bildt أيضاً بالرسالة "الواضحة" التي وجهها أوباما. وقال بيلدت "لقد كان واضحاً للغاية... وهذا جيد. أنه شرط جوهري في عملية السلام. هذا معناه أن أوروبا والولايات المتحدة تتكلمان بصوت واحد حول هذه القضية المهمة". كما أعلنت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل Angela Merkel تأييدها لخطاب أوباما وقالت إن استناد اتفاق للسلام إلى حدود "إسرائيل" عام 1967 قد يكون مخرجاً للتقدم إلى الأمام. لكن ميركل أوحت باستعداد مسبق للتراجع عن تأييد هذا الموقف بالقول "أعتقد أن الاقتراح الذي يستند إلى حدود 1967 وبحث مبادلة الأراضي –أقول بحث الاقتراح لا التمسك به بشكل متعنت– سيكون شيئاً جيداً ومساراً ممكناً". بينما أعرب وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ William Hague عن دعمه لموقف الرئيس الأمريكي وقال "أدعم بشكل خاص الرسالة الواضحة التي مفادها أن حدود إسرائيل وحدود فلسطين يجب أن تكون على أساس خط العام 1967 مع تبادل (أراضٍ) متفق عليه بين الجانبين"[55].

وقد اتسمت الجهود الدبلوماسية الأوروبية خلال سنة 2011 في الموضوع الفلسطيني بالآتي[56]:

1. الربط بين الثورات العربية وبين جهود التسوية للقضية الفلسطينية:

يبدو أن الطرف الأوروبي، شأنه في ذلك شأن الطرف الأمريكي، لديه هواجس من أن تؤدي التغيرات في الدول العربية إلى تعزيز التيار العربي الرافض للتوجهات العربية الرسمية تجاه "إسرائيل"، سواء بسبب تنامي فرص الحركات الإسلامية في الوصول لمقاعد السلطة، أم نظراً لتنامي دور الشارع العربي في القرار السياسي، وهو شارع تغلب عليه المعارضة لتقديم التنازلات للسياسة الإسرائيلية، لذا تحث الأطراف الغربية الأطراف على الإسراع في إيقاع التسوية.

لقد قامت كاثرين آشتون، الممثل الأعلى لشؤون الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي، بزيارة المنطقة في 15 حزيران/ يونيو، حيث التقت المسؤولين في كل من فلسطين والأردن و"إسرائيل" ومصر، وأشارت إلى "أن التطورات المتسارعة في المنطقة العربية تدعو للإسراع في المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي".

وعادت آشتون لزيارة "إسرائيل" في 2011/8/29 والتقت بعدد كبير من كبار المسؤولين الإسرائيليين، وأصدرت بياناً في ختام الزيارة أشارت فيه إلى أن التغيرات التي تجري في الجوار (إشارة للمظاهرات في الدول العربية) تحثنا على الإسراع في تقدمنا في المحادثات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. كما أكدت على إدانة الاتحاد الأوروبي لعملية إيلات التي حدثت في 2011/8/18، وأوضحت "أن أمن الشعب الإسرائيلي هو من أولويات الاتحاد"[57].

2. تأكيد إدانة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة سنة 1967:

كررت كاثرين آشتون في بيان لها في 2011/10/15 الموقف الأوروبي بخصوص الاستيطان الإسرائيلي المتواصل وقالت إنها تبدي أسفها لقرار السلطات الإسرائيلية بمواصلة خطة بناء 2,600 وحدة إسكانية جديدة في مستعمرة جفعات هماتوس، كما تأسفت لإضفاء صفة المشروعية –طبقاً للقانون الإسرائيلي– على المنازل التي أقيمت في مواقع في الضفة الغربية... وكلا العملين مخالف للالتزامات الواردة في خريطة الطريق... ولا بدّ من التراجع عن هذه القرارات... وإن البناء في جفعات هماتوس سيؤدي إلى قطع التواصل الجغرافي بين القدس وبيت لحم... وقد دعا الاتحاد الأوروبي "إسرائيل" إلى إزالة كل ما بنته من مشاريع استيطانية منذ آذار/ مارس 2001[58].

وتكرر الموقف الأوروبي في 2011/11/2 عندما قالت آشتون في بيان لها تعليقاً على قرار "إسرائيل" بتوسيع مستعمراتها، رداً على انضمام فلسطين لمنظمة اليونسكو "أنا قلقة بعمق... ونشاطات الاستيطان الإسرائيلية هي نشاطات غير قانونية طبقاً للقانون الدولي في شرقي القدس، وتشكل عائقاً أمام السلام، وقد قلنا ذلك مراراً، وندعو إسرائيل للتراجع عن هذا القرار"[59].

وفي السياق نفسه، انتقد مكتب الاتحاد الأوروبي في القدس في 2011/10/13 قيام "إسرائيل" بهدم مسجد في شمال الضفة الغربية للمرة الثالثة خلال عام واحد، ودعا البيان "إسرائيل" لمراجعة هذه السياسة لضمان التطور الاقتصادي والاجتماعي للفلسطينيين[60].

وكما أشرنا سابقاً، فإن مواقف الاتحاد الأوروبي لم تتضمن في أي بيان من بياناته الإشارة إلى أي إجراء عقابي ضدّ "إسرائيل"، على غرار ما يجري مع غزة أو إيران أو سورية.

3. الانحياز "الأخلاقي" للطرف الإسرائيلي:

تدل بيانات الاتحاد الأوروبي على انحياز "أخلاقي" (يراه العرب لا أخلاقياً) عند التعبير عن بعض الوقائع، فعلى سبيل المثال أبدت آشتون سعادتها لإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط وشكرها في 2011/10/12 لكل من ساهم في ذلك وخاصة المفاوضين المصريين والألمان، دون أية إشارة لحركة حماس أو للأسرى الفلسطينيين[61]، كما أبدت آشتون في 2011/9/10 أسفها

للهجوم الذي قامت به حشود من المواطنين المصريين على السفارة الإسرائيلية في القاهرة، والذي جاء بعد مقتل عدد من الجنود المصريين من قبل القوات الإسرائيلية على الحدود في صحراء سيناء، وخلا تصريحها من الإشارة إلى الجنود المصريين القتلى[62].

4. استمرار تقديم الدعم المالي[63]:

أعلنت المفوضية الأوروبية European Commission في أيار/ مايو 2011 أنها قررت توفير رزمة مساعدات مالية إضافية للسلطة الفلسطينية بقيمة 85 مليون يورو (حوالي 121.96 مليون دولار) في إطار موازنة سنة 2011، منوهة إلى أن هذه الرزمة تأتي إضافة لمبلغ 100 مليون يورو (حوالي 143.49 مليون دولار) وافقت المفوضية الأوروبية على تخصيصه ضمن الآلية الأوروبية للجوار والشراكة European Neighbourhood and Partnership Instrument[64]. كما أعلنت عن مساعدات إضافية أخرى في آب/ أغسطس بقيمة 115 مليون يورو (حوالي 164.95 مليون دولار)، توزعت على عدة قطاعات (انظر جدول 5/1)[65]. ومن ناحية أخرى، تمّ الاتفاق بين السلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي في 25 تشرين الأول/ أكتوبر على أن تقوم الحكومة الألمانية بتمويل مشروعات لتشغيل الشباب، في نطاق تحسين برامج التدريب والتعليم المهني بقيمة أربعة ملايين يورو (حوالي 5.48 مليون دولار) لمدة أربعة أعوام[66]. وقدمت بريطانيا دعماً مالياً للسلطة بقيمة 221 مليون جنيه استرليني (حوالي 349.41 مليون دولار) للسنوات الثلاثة المقبلة، بينما قدمت فرنسا عشرة ملايين يورو (حوالي 13.56 مليون دولار) منحة للسلطة الفلسطينية[67].

جدول 5/1: مساعدات المفوضية الأوروبية للسلطة الفلسطينية، المعلن عنها في آب / أغسطس 2011، وتوزيعها على القطاعات

القطاع	القيمة (بالمليون يورو)	القيمة (بالمليون دولار)
وكالة الأونروا	40	57.37
قطاع المياه والتحلية	22	31.56
قطاع تطبيق القانون	20	28.69
التمويل الحكومي	14	20.08
القطاع الخاص	11	15.78
خدمات في شرقي القدس	8	11.47
المجموع	**115**	**164.95**

5. الرأي العام الأوروبي:

أظهر استطلاع أجرته مؤسسة آي سي أم ICM للاستطلاعات في الفترة ما بين 19-2011/1/25 على عينة من سكان بريطانيا وألمانيا وهولندا وإيطاليا وفرنسا أن 10% يؤيدون استمرار دولهم في دعم "إسرائيل"، فيما ترى نسبة 39% أن على دولهم الامتناع عن دعم "إسرائيل"؛ وعدّت نسبة 53% الحصار على غزة بأنه غير قانوني، مقابل نسبة 16% من المشاركين رأت أنه مبرر.

وعن ضحايا النزاع قالت نسبة 31% إن الفلسطينيين هم ضحايا النزاع، فيما قالت نسبة 6% إن الإسرائيليين هم الضحايا. وعن الطابع الديموقراطي للدولة أظهر الاستطلاع أن هناك نسبة 34% ترى أن "إسرائيل" ليست دولة ديموقراطية. وقالت نسبة 65% إن "إسرائيل" لا تعامل الجماعات الدينية فيها بالتساوي، مقابل نسبة 13% تعتقد أنها تعاملهم بالتساوي. وعن الموقف من حماس عبرت نسبة 45% أنه يجب إدخالها في عملية التسوية، فيما رفضت نسبة 25% وقالت إنه يجب استبعادها.

وعن موقف الأوروبيين من تغيير القوانين التي تلاحق مجرمي الحرب وتعديلها بشكل يسمح لهم بالمرور، أو زيارة الدول الأوروبية وهو ما يمس المسؤولين الإسرائيليين المتهمين بجرائم حرب في غزة، عارضت نسبة 58% أي تعديل، فيما دعمت نسبة 7% من المشاركين البريطانيين هذه التعديلات، والتي عبرت حكومة ديفيد كاميرون David Cameron الحالية عن التزامها بتعديلها[68].

وأشارت جريدة الجارديان The Guardian إلى أن استطلاعاً للرأي في كل من بريطانيا وألمانيا وفرنسا، أظهر أن 59% من البريطانيين أكدوا أنه يجب على حكومتهم التصويت لصالح قرار الأمم المتحدة في حال الاعتراف بإقامة الدولة الفلسطينية جنباً إلى جنب مع "إسرائيل"، فيما عدَّ 69% من الفرنسيين أنه يجب الاعتراف بفلسطين، وأيد ذلك 71% في ألمانيا[69].

ومن الواضح أن توجهات الرأي العام الأوروبي بدأت تشكل مركز قلق لدى "إسرائيل"، التي أخذت تعمل جاهدة على رسم استراتيجية متكاملة لاستعادة صورتها القديمة لدى الأوروبيين[70].

رابعاً: روسيا الاتحادية

تبدي السياسة الخارجية الروسية قدراً متزايداً من الفاعلية منذ تولي فلاديمير بوتين Vladimir Putin السلطة سنة 2000، ويبدو أنها تزداد حرصاً على تعزيز موقعها في المنطقة، وهو أمر يحتاج إلى بعض التوضيح.

فمن المعروف أن لروسيا (سواء في فترة روسيا القيصرية أو الاتحاد السوفييتي أو روسيا الاتحادية) مجالين حيويين هما أوروبا الشرقية ومنطقة غرب آسيا، وقد فقدت روسيا المنطقة الأولى بانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي من ناحية، وإلى حلف الناتو من ناحية ثانية، وهو ما يجعلها أكثر تمسكاً بالمنطقة الثانية والتي تشكل آسيا العربية جزءاً رئيسياً من هذه المنطقة.

وتكشف بيانات وزارة الخارجية الروسية خلال سنة 2011 عن التوجهات العامة للسياسة الروسية في القضية الفلسطينية، مع التنبه إلى تزايد إيقاع هذه السياسة قياساً بالسنوات السابقة. وبالرغم من أن روسيا تشترك مع الدول الأخرى في عدم اتخاذ أية إجراءات عقابية ضدّ "إسرائيل"، إلا أنها تقوم بتقليص المسافة بينها وبين الأطراف الفلسطينية والعربية بشكل تدريجي بشكل يبدو أنه للضغط على "إسرائيل"، لكنه في جوهره محاولة للتشبث بمصلحتها الاستراتيجية في عدم خسارة الجبهة الثانية في مجالها الحيوي.

وقد اتسمت المواقف الروسية خلال سنة 2011 بمواقف تؤكد ما ذهبنا إليه على النحو التالي[71]:

1. الموقف من الاستيطان:

يمثل الاستيطان الإسرائيلي في شرقي القدس البعد الأكثر أهمية في هذا الجانب، ويتضح الموقف الروسي من موضوع القدس في تصريحات وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف Sergei Lavrov التي قال فيها بأن معالجة مسألة تحديد الوضع القانوني لمدينة القدس لا يمكن أن تتم إلا بعد ترسيم الحدود الإقليمية بين "إسرائيل" وفلسطين وحلّ مشكلة اللاجئين، وأضاف أن روسيا ترى إمكانية إيجاد حلّ وفق الصيغة التالية: يكون الشطر الغربي من المدينة إسرائيلياً والشطر الشرقي فلسطينياً على أن تخضع الأماكن المقدسة تحت رقابة دولية مباشرة.

وأشار لافروف إلى أن تصريحات أيٍ كان حول عائدية القدس بالكامل إلى طرف واحد لن تترجم على أرض الواقع أبداً، وأن ما يمكن أن يتحقق على شكل علاقات بين الدولتين يأتي انعكاساً لما هو موجود على صعيد العلاقات الطائفية، وشدد على ضرورة أن يكون تحديد الوضع القانوني لمدينة القدس جزءاً من التسوية العامة التي سيتفق الإسرائيليون والفلسطينيون في إطارها على الحدود مع مراعاة ضرورة مبادلة الأراضي، كما قال إن أحداً لا يتوقع أن تهدم "إسرائيل" المستوطنات الكبيرة وتجلي سكانها، غير أن الفلسطينيين ينبغي منحهم شيئاً قريباً مما ستحصل عليه "إسرائيل"[72].

وتدل أقوال لافروف على أن روسيا لا تمانع في بقاء المستعمرات الكبرى تحت السيطرة الإسرائيلية، وهو أمر متوافق مع توجهات بعض الدول الأوروبية كما أشرنا سابقاً.

وكررت روسيا في بيان لخارجيتها في 2011/11/16 "قلقها الجدي" تجاه إعلان "إسرائيل" عن الإسراع في مشروعات الاستيطان في مناطق في شرقي القدس؛ إذ أشار البيان إلى "أن أي بناء في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها شرقي القدس مخالف للأعراف الدولية، المعروفة جيداً في القانون الدولي، ولا بدّ من وقفها"[73].

وقال لافروف في كلمة ألقاها في الدورة الـ 16 لمجلس الأمن حول حقوق الإنسان في جنيف إن "الأوضاع في العديد من المناطق في العالم، بما فيها البلقان وأفريقيا والشرق الأوسط، تحتاج إلى أخذ العامل الديني بعين الاعتبار بالمعنى الحرفي للكلمة. ويعد هذا العامل حاسماً في قضية مثل مصير القدس"[74].

وانتقدت الخارجية الروسية الإعلانات الإسرائيلية بالموافقة على بناء 1,600 وحدة سكنية في شرقي القدس في آب/ أغسطس وبناء 900 وحدة أخرى كان قد أعلن عنها من قبل، وعدَّته عملاً "يعقد الوضع المتفجر في عملية السلام في الشرق الأوسط، وهي أعمال غير شرعية وتعاكس جهود المجتمع الدولي وبخاصة اللجنة الرباعية"، وطالبت "إسرائيل" بإعادة النظر في هذه المخططات[75].

2. تأثيرات الثورات العربية على جهود تسوية القضية الفلسطينية:

تشير التحليلات الروسية للثورات العربية المعاصرة إلى أن هناك اضطراباً في تقييم النتائج المحتملة لها على السياسة الروسية، فهناك توجس من احتمال سيطرة الإسلاميين في عدد من الدول العربية بشكل قد يؤجج النزعة الإسلامية في المنطقة كلها، وتصل آثاره إلى روسيا وتحديداً إلى الشيشان؛ غير أن هناك تياراً يرى أن هذه الثورات ستزيد الهوة بين العرب والولايات المتحدة، مما يعزز من فرص روسيا في استثمار هذه الهوة[76].

وقد طرح موضوع الثورات العربية في العديد من اللقاءات الروسية الخارجية، ففي 2011/3/24 عقد اجتماع بين لافروف ونتنياهو في موسكو جرى فيه مناقشة تأثيرات التطورات في المنطقة (الثورات العربية) على مسار التسوية، إلى جانب بحث البرنامج النووي الإيراني، حيث أكد الطرفان على إدانة "مظاهر الإرهاب الذي يودي بحياة الأبرياء"، وأكدت روسيا على حل مسألة البرنامج النووي الإيراني بـ"الطرق السلمية".

وحول العلاقة بين الثورات العربية والموضوع الفلسطيني قال بيان مشترك لوزارة الخارجية الروسية والاتحاد الأوروبي في 2011/2/24 "لا يجوز التذرع بالانتفاضات الحالية في المنطقة للإبقاء على جمود جهود إقامة سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط، بل على العكس من ذلك لا بدّ من تكثيف هذه الجهود، فإنجاز تسوية عادلة في الصراع العربي الإسرائيلي يعد بعداً مهماً في جهود استقرار وتنمية دائمة للمنطقة ككل". ويمكن الافتراض أن "التذرع" المشار له في البيان موجه للطرف الإسرائيلي الذي يتذرع بالمخاطر الأمنية المحتملة من التطورات الأخيرة في المنطقة العربية، ليتلكأ في إنجاز خطوات معينة في مسار التسوية مع الطرف الفلسطيني.

3. التوترات العسكرية في المنطقة:

في معرض تعليقه على تصاعد التوتر في قطاع غزة في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 2011، الذي تمثل في تبادل إطلاق النار بين حركة الجهاد الإسلامي، التي أطلقت قرابة أربعين صاروخاً وقذيفة هاون وأدت لمقتل إسرائيلي وجرح خمسة على الأقل، و"إسرائيل" التي قابلته بقصف أدى إلى قتل تسعة فلسطينيين وجرح 15 آخرين، أشار الناطق باسم الخارجية الروسية إلى أن تصاعد أعمال العنف يُضعف الجهود المبذولة من قبل اللجنة الرباعية والتي عبرت عنها في بيانها من نيويورك في 2011/9/23 الداعي لاستئناف المفاوضات. وتأمل الحكومة الروسية "بأن تتم المراعاة الصارمة لاتفاق وقف إطلاق النار الذي تمّ التوصل له في القاهرة"[77].

وفي تعليق الخارجية الروسية على الهجوم الذي استهدف إسرائيليين في منطقة إيلات في 2011/8/18 وصف الناطق الهجوم بأنه "إرهابي". ووصف قتل الجنود المصريين من قبل القوات الإسرائيلية خلال الفترة ذاتها بأن القوات الإسرائيلية ظنت خطأ بأنهم من العناصر المسلحة؛ وفي هذا الصدد فإن الخارجية الروسية تضع في اعتبارها بيان قيادة حماس حول استئناف وقف إطلاق النار[78]. وفي تعليقها على المظاهرات التي جرت في القاهرة حول السفارة الإسرائيلية في 2011/9/9، بسبب مقتل هؤلاء الجنود، قال الناطق باسم الخارجية الروسية "إن الحكومة الروسية تأمل أن لا يؤدي الحادث إلى تدهور جدي في العلاقات المصرية الإسرائيلية، والتي تعد عاملاً مهماً للتحرك إلى الأمام في العملية السلمية، ونتوقع من الحكومة المصرية أن تتخذ الإجراءات الضرورية لحماية البعثات الدبلوماسية في أراضيها"[79]. ومن المؤكد أن الدبلوماسية الروسية حريصة على استمرار وقف إطلاق النار وعلى استمرار العلاقات المصرية الإسرائيلية في حدودها القائمة.

4. العلاقات الروسية مع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي:

من الضروري توضيح أن اللقاءات الروسية مع كل من الطرف الفلسطيني ومع الطرف الإسرائيلي لا تدور حول الموضوعات نفسها، إذ تطغى على الحوارات الروسية الإسرائيلية موضوعات التسلح في المنطقة والمشروع النووي الإيراني وموضوعات "الإرهاب"؛ في حين تتركز الحوارات الفلسطينية الروسية على التسوية السياسية في المنطقة، والوحدة الوطنية الفلسطينية ومساندة التوجهات الفلسطينية في الجانبين السابقين. ولكن في الحالتين ثمة هدف روسي، هو أن تلعب روسيا دوراً في عملية التسوية السياسية، الأمر الذي يكشفه حرصها الدائم على عقد مؤتمر دولي حول الموضوع في موسكو.

أ. العلاقات مع الطرف الفلسطيني:

عقد الطرفان الفلسطيني والروسي سلسلة لقاءات على مستويات مختلفة كان وزير الخارجية الروسي لافروف هو الطرف الأكثر حضوراً فيها. وقد أشار بيان للخارجية الروسية، في أعقاب لقاء جمع وزير الخارجية الروسي لافروف مع الرئيس الفلسطيني عباس في 2011/9/21 وعلى هامش اجتماعات الدورة الـ 66 للجمعية العامة للأمم المتحدة، بأن عباس "أعرب عن استعداده" لمواصلة البحث لاستئناف المفاوضات مع "إسرائيل"، إلى جانب الجهود لبناء إجماع وطني فلسطيني. ورحب الطرف الروسي في هذا اللقاء بالاستعداد لعقد مؤتمر في موسكو "بمجرد تهيئة الظروف لذلك"[80].

وقال لافروف إن تشكيل حكومة تكنوقراط للسلطة وإجراء الانتخابات الفلسطينية سنة 2012 سيؤديان إلى إعادة الوحدة بين قطاع غزة والضفة الغربية، وذلك من خلال الإجراءات الديموقراطية والحوار بين كل الأطراف الفلسطينية، آخذين بعين الاعتبار ميزان المصالح لكل الجهات[81].

كما عقد نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف Mikhail Bogdanov اجتماعات مع قادة المنظمات الفلسطينية في دمشق في 2011/8/29 حضره ممثلون عن حركة حماس، والجبهة الديموقراطية، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، وحزب الشعب والمبادرة الوطنية الفلسطينية. وقال بيان للخارجية الروسية أن النقاش تركز على "التأكيد بشكل خاص على تأمين إجماع وطني فلسطيني وإقامة دولة فلسطينية على أسس القانون الدولي المعروفة، وأكد الجانب الروسي على أهمية الحفاظ على الهدوء على طول حدود قطاع غزة، وضمان عدم تكرار العنف بين الفلسطينيين والإسرائيليين"[82].

وفي 2011/7/5 عقد اجتماع للجنة العمل الروسية الفلسطينية Russian-Palestinian Working Committee on the Middle East في موسكو، أكد فيه الجانب الفلسطيني على "الالتزام الفلسطيني القوي باستمرار البحث عن خيار مقبول من الطرفين لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل... وبنبذ العنف". بينما أشار الوفد الروسي الذي يترأسه نائب وزير الخارجية الروسي بوغدانوف إلى التزام روسيا بإقامة دولة فلسطينية "تكون حدودها على أساس خطوط عام 1967 مع مقايضات متبادلة للأراضي"[83].

وحول اجتماع التنظيمات الفلسطينية في إحدى ضواحي موسكو في أيار/ مايو 2011 قال مدير دائرة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في وزارة الخارجية الروسية سيرجي فيرشينين Sergei Verhinin نحن نعمل على مساعدة المنظمات الفلسطينية البارزة على مواصلة

حوارهم في بيئة مريحة حول كافة الموضوعات، وتطوير التقدم الذي جرى في القاهرة تحت رعاية مصر". وترى موسكو أن الأولوية هي التشكيل المبكر لحكومة فلسطينية موحدة من تكنوقراطيين مستقلين، وتكون مهمتها الرئيسية التحضير وتنظيم انتخابات مبكرة. كما قال فيرشينين:

> إن إقامة وحدة وطنية ستسمح للفلسطينيين بإجراء حوار مثمر وفعال مع إسرائيل، بهدف إقامة دولة فلسطينية مسالمة، مستقلة وقابلة للحياة، تعيش في أمن وسلام مع إسرائيل... ولو نظرت إلى الفقرة الأخيرة من بيان موسكو، سترى المعالم المحددة لهذه الدولة التي أقرها كافة المندوبين الفلسطينيين بما فيها حماس، إنها تتحدث عن حدود على أساس خط الرابع من حزيران 1967.

وتشير العبارة الأخيرة من أقوال فيرشينين إلى الهدف الاستراتيجي لروسيا من الحوار مع حماس في السنوات الأخيرة، وهو جذبها بطريقة هادئة نحو القبول بمبدأ التسوية على أساس حدود 1967[84]. ورحب لافروف خلال مناقشاته مع الوفود الفلسطينية المشاركة في مؤتمر موسكو بخطوات إعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وإقامة دولة فلسطينية على أساس حدود 1967 وعاصمتها شرقي القدس[85]. وفي 23 آذار/ مارس التقى لافروف وعباس في موسكو، حيث أكدت روسيا على أهمية الحوار، وأن "استخدام القوة العسكرية ضدّ المدنيين من ناحية والتدخل الخارجي من ناحية أخرى مناقضان للأدوات القانونية"[86].

وحول طلب العضوية الفلسطيني في الأمم المتحدة قال بيان الخارجية في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر "نفترض بأن السعي الفلسطيني المشروع لعضوية المنظمات الدولية ليس ولا يكون بديلاً عن مفاوضاتهم مع الإسرائيليين، والتي تستهدف في نهاية المطاف إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة تعيش في سلام جنباً إلى جنب مع إسرائيل". وبالمقابل يشير البيان إلى أن الحكومة الروسية "تؤكد على امتناع إسرائيل عن القيام بأي أعمال انفرادية تؤثر على مسيرة المفاوضات الخاصة بالوضع النهائي في الأراضي الفلسطينية بما فيها شرقي القدس"[87].

وقد أثنى وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف في 2011/11/10 على جهود الجمعية الإمبراطورية الأرثوذكسية الروسية الفلسطينية The Imperial Orthodox Palestine Society، التي مضى على تأسيسها 130 سنة في تعزيز علاقات روسيا مع شعوب المنطقة، مشيراً إلى تمكنها من استعادة بعض أملاكها في القدس، وتحويل السلطة الفلسطينية لبعض الأراضي لها في أريحا وبيت لحم[88].

ب. العلاقات مع الطرف الإسرائيلي:

لم يكن لزيارة بوتين إلى المنطقة خلال سنة 2011 أثراً في تحريك عملية التسوية، بينما تمحورت مفاوضات نائب وزير الخارجية الروسي سيرجي ريابكوف Sergey Ryabkov مع وزير الخارجية الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان ورئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي يعقوب عميدرور Ya'akov Amidror في 29-2011/11/30 في القدس، حول موضوعات مثل ضبط التسلح، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، إلى جانب المشكلات الإقليمية والدولية[89].

وقد شابت العلاقات بين الطرفين الروسي والإسرائيلي بعض التوتر نتيجة ما أكدته الخارجية الروسية أن الملحق العسكري في السفارة الإسرائيلية في موسكو فاديم ليدرمان Vadim Leiderman "ضبط متلبساً وهو يتسلم معلومات استخبارية من مواطن روسي في موسكو في 12 أيار/ مايو". وقد عدَّته الخارجية الروسية شخصاً غير مرغوب فيه وعليه المغادرة خلال 48 ساعة، وهو ما قام به فعلاً[90].

ومن الواضح أن السياسة الروسية بقيت في حدود المواقف التالية:

1. عدم اتخاذ إجراءات فعلية ضدّ "إسرائيل" مباشرة، باستثناء طرد الدبلوماسي الإسرائيلي.
2. استمرار التوجه الروسي نحو تقليص المسافة مع الأطراف الفلسطينية المختلفة، من خلال المساعدة على تحقيق الوحدة الفلسطينية من ناحية، والعمل الهادئ لجذب حركة حماس نحو القبول بالتسوية السلمية، والاعتراف بشكل ما بـ"إسرائيل".
3. التوافق مع التوجهات العامة للجنة الرباعية، فيما يتعلق بالاستيطان والقدس واللاجئين، واستمرار الهدوء على الجبهات كلها.
4. القبول بفكرة تبادل الأراضي، والميل لقبول ضمّ بعض المستعمرات لـ"إسرائيل".

خامساً: الصين

انشغلت القيادة الصينية في فترة التسعينيات من القرن الماضي بالبحث عن وسيلة لمواجهة المشاريع الأمريكية للنظام العالمي، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، حتى ظهرت نظرية الصعود السلمي للصين في سنة 2003؛ وصاغها آنذاك الاستراتيجي الصيني المستشار السياسي زينغ بيجيان Zheng Bijian. وتقوم نظرية بيجيان على استراتيجية محددة هي أن تنتقل الصين تدريجياً إلى مرتبة لاعب أساسي في العلاقات الدولية، ولكن دون تهديد أمن واستقرار النظام الدولي، على غرار نماذج التحول التي كانت تصيب النظم الدولية تاريخياً.

وتتحقق نظرية الصعود السلمي من خلال عدد من التوجهات مثل: توظيف السلام العالمي لأغراض التنمية في الصين، وستكون هذه التنمية بدورها عاملاً فاعلاً في السلام العالمي، ويتم ذلك من خلال دعم سياسات الانفتاح والتبادل التجاري، وأن لا تعمل الصين على الوقوف بطريق تطور أية دولة أو تعرضها للخطر، وأن تكون أدوات القوة الناعمة هي الأساس لهذا الصعود[91].

ومن الضروري رؤية السياسة الصينية ضمن النزوع البراجماتي الذي أرسته التحديثات منذ سنة 1978، من ناحية، ونظرية الصعود السلمي من ناحية ثانية. ذلك يعني أن الصين لا تميل للانغماس في النزاعات الإقليمية (وهو ما يفسر غيابها عن اللجنة الرباعية)، كما أنها تسعى للظهور بأنها على مسافة واحدة من الأطراف المتنازعة.

بناء على ما سبق، اقتصر النشاط الدبلوماسي الصيني على لقاءات مع الأطراف، كتلك التي جرت بين المبعوث الصيني الخاص للشرق الأوسط وو سايك Wu Sike والرئيس عباس في 2011/8/25. وكان وزير الخارجية الصيني يانغ جيشي Yang Jiechi قد التقى مع مبعوث للرئيس الفلسطيني في 2011/7/12، بعد لقاء مع نائب وزير الخارجية جاي جون Zhai Jun، كما عقدت اجتماعات مع مسؤولين فلسطينيين آخرين، أكد المسؤولون الصينيون خلالها عدداً من المواقف التقليدية الصينية، وهي[92]:

1. الدعوة لتجاوز العقبات التي تعطل استئناف المفاوضات بين الطرفين.
2. التأكيد على حلّ الدولتين.
3. التأكيد على أن شرقي القدس هي عاصمة الدولة الفلسطينية.
4. دعم الجهود الفلسطينية للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.
5. استمرار المساعدات المادية، فقد وقعت السلطة الوطنية والصين، اتفاقية تقدم الصين بموجبها مساعدة للسلطة قيمتها 5.5 ملايين دولار، إضافة إلى اتفاقية أخرى لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين[93].

ومن الجدير ذكره أن الصين تقدمت بخطوات واضحة نحو فتح علاقة مع حركة حماس خلال سنة 2011؛ تمثلت في زيارة قام بها وفد صيني رسمي إلى دمشق، حيث التقى بخالد مشعل رئيس المكتب السياسي للحركة في شهر كانون الثاني/ يناير، تمّ خلالها بحث مستجدات العملية السياسية بين الفلسطينيين و"إسرائيل" والمصالحة الوطنية الفلسطينية، كما شرح مشعل المعاناة التي يعيشها الفلسطينيون جراء الحصار وجدار العزل وكذلك معاناة الأسرى، وأكد الجانبان على استمرار التواصل السياسي بينهما فيما يتعلق بهذه القضايا. وتبع هذه الزيارة لقاء آخر جمع عدد من قيادات الحركة بوفد صيني في شهر شباط/ فبراير. وقد بدا الجانب الصيني مدركاً لأهمية القضية الفلسطينية في دور الصين المتصاعد دولياً، كما كان موقفه إيجابياً على صعيد احترام إرادة الشعب الفلسطيني، بما فيها نتائج الانتخابات سنة 2006[94].

في المقابل، عقد مسؤولون صينيون لقاءات مع نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي دان مريدور Dan Meridor، إلى جانب المشاركة في لقاء أكاديمي عن العلاقات الإسرائيلية الصينية في 2011/5/30[95]. وفي 25 أيار/ مايو قام قائد الأسطول الحربي الصيني الأدميرال وو شينغ لي Wu Shengli بزيارة لـ"إسرائيل"، والتقى وزير الدفاع إيهود باراك ونظيره الإسرائيلي إليعازر ماروم Eliezer Marom. وفي 14 آب/ أغسطس قام رئيس أركان الجيش الصيني الجنرال تشين بينج دي Chen Bingde بأول زيارة لقائد عسكري صيني بهذا المستوى لـ"إسرائيل". وكان باراك قد زار الصين في حزيران/ يونيو 2011، ومعلوم أن فرض حظر بيع الأسلحة للصين من قبل الدول الأوروبية والولايات المتحدة بعد أحداث تيانمين Tiananmen سنة 1989، جعل من "إسرائيل" الدولة الثانية بعد روسيا في مبيعات الأسلحة لها.

وقد تطورت العلاقات الصينية الإسرائيلية في الجانب العسكري من ناحية، وتزايد حجم التبادل التجاري بين الطرفين، من ناحية ثانية، حتى إن حجم الصادرات الإسرائيلية إلى الصين زاد بنسبة 96% خلال سنة 2010، طبقاً لبيانات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية لتصل إلى حوالي 2.05 مليار دولار. وعلى الرغم من تراجع حجم التجارة العسكرية بين الصين و"إسرائيل" في سنة 2011، إلا أن حجم الصادرات الإسرائيلية إلى الصين في تلك السنة ارتفع إلى 2.71 مليار دولار. مع العلم أن حجم التبادل التجاري بين البلدين في 2010 بلغ 6.78 مليارات، مقارنة بـ 8.16 مليارات دولار في سنة 2011[96].

وتبحث الحكومة الإسرائيلية مع الصين مشروعاً لبناء سكة حديد بين البحر الأحمر والبحر المتوسط، وقال وزير المواصلات الإسرائيلي إسرائيل كاتز، خلال زيارته للصين في أيلول/ سبتمبر 2011، إن هذا المشروع سيكون بمثابة نفق لنقل البضائع بين آسيا والبحر المتوسط، ويمتد لمسافة 180 كم تبدأ من ميناء إيلات على البحر الأحمر إلى ناحال تزين Nahal Tzin[97].

ويبدو أن الثورات في البلاد العربية أوجدت نوعاً من القلق الصيني على مصالحها في الدول العربية، بخاصة بعد مغادرة حوالي 37 ألف صيني لليبيا، مما دفعها لتأكيد حرصها على مواصلة العلاقات مع "إسرائيل".

ولعل كل سياسات الصين التي سادت منذ سنة 1978، في التركيز على تطوير الصين اقتصادياً وعسكرياً وتكنولوجياً، وتجنب خوض صراعات مع أمريكا، عدا ما يمس تايوان والجوار الصيني آيلةٌ إلى التغيير، بعد إعلان إدارة أوباما نقل مركز الثقل، أو الأولوية في استراتيجيتها العالمية إلى المحيط الهادئ، مما يعني الحشد لحصار الصين واحتوائها. وهو من التطورات الخطيرة في العلاقات الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة.

سادساً: اليابان

ركزت مواقف الحكومة اليابانية خلال سنة 2011، على رفض الاستيطان والدعوة إلى توقف العنف بين الطرفين، إضافة إلى تقديم الدعم المالي للأونروا والسلطة الفلسطينية، وفيما يلي عدد من مواقفها إزاء بعض الأحداث[98]:

1. إبداء الأسف لقيام "إسرائيل" ببناء وحدات استيطانية في شرقي القدس وباقي الضفة الغربية، واعتبار أن كافة أعمال الاستيطان مخالفة للقانون الدولي. وقد صدرت عدة بيانات يابانية بهذا الشأن[99].

كما دانت الحكومة اليابانية قيام سلطات الاحتلال بهدم فندق شبرد في شرقي القدس. ودانت أيضاً خططاً مستقبلية لبناء وحدات استيطانية أعلنت الحكومة الإسرائيلية عزمها على تنفيذها لاحقاً في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس .

وقد عدَّت البيانات اليابانية كل هذه الأعمال الإسرائيلية بأنها تعاكس توجهات المجتمع الدولي الهادفة إلى إعادة الأطراف إلى التفاوض، الأمر الذي يوجب على "إسرائيل" وقف كافة هذه النشاطات المخالفة للقانون الدولي. كما طالبت اليابان "إسرائيل" بعدم تغيير الواقع في شرقي القدس[100].

2. ترفض البيانات اليابانية "أية إجراءات تؤثر على الوضع النهائي لحدود سنة 1967"[101].
3. وبخصوص الموقف الياباني من العمليات العسكرية بين الطرف الفلسطيني والطرف الإسرائيلي، فقد عبرت عنها كما يلي[102]:

أ. دانت اليابان الهجوم الذي وقع على حافلة إسرائيلية في القدس في 23 آذار/ مارس، ورأت الحكومة اليابانية "أن الإرهاب عمل غير مبرر"، وأبدت أسفها العميق لتبادل الهجمات بين الطرفين في قطاع غزة.

ب. أبدت اليابان "أسفها من الهجمات المتبادلة في قطاع غزة بين الفلسطينيين والإسرائيليين"، كما دانت الهجوم الذي وقع على الإسرائيليين في 18 آب/ أغسطس، وأكدت قلقها العميق من إطلاق الصواريخ من قطاع غزة ومن العمليات العسكرية الإسرائيلية.

ج. أعربت اليابان عن ترحيبها بإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، وأملت بـ"أن يكون ذلك عاملاً معززاً لبناء الثقة بين الطرفين".

د. أبدت اليابان القلق من إطلاق الصواريخ من قطاع غزة على "إسرائيل"، وكذلك من العمليات العسكرية الإسرائيلية "لما تسببه هذه الأعمال من ضحايا مدنيين، الأمر الذي يستوجب ضبط النفس من قبل الطرفين، لا سيّما وأن المشكلة لن تحل بالعنف".

4. وفي مجال النشاطات السياسية، أشارت البيانات اليابانية إلى ما يلي[103]:

أ. أعربت اليابان عن ترحيبها بالإجراءات الاقتصادية التي أعلنتها اللجنة الرباعية و"إسرائيل" لتخفيف الأوضاع الاقتصادية في الأراضي المحتلة.

وقدمت اليابان مبلغ 7.7 ملايين دولار للأونروا، إضافة إلى 3.3 ملايين دولار كمساعدات غذائية لقطاع غزة في آب/ أغسطس 2011، للسنة المالية 2012/2011[104]، وحوالي 32 مليون دولار لأغراض البيئة في مناطق السلطة الفلسطينية في شباط/ فبراير 2011[105].

ب. وفي التعقيب الياباني على لقاء حركتي فتح وحماس في القاهرة في 4 أيار/ مايو أشارت الخارجية اليابانية إلى "ضرورة محافظة السلطة الفلسطينية على التزامها بنبذ العنف ضدّ إسرائيل".

ج. مساندة جهود اللجنة الرباعية، والتأكيد على الدعم الياباني لإقامة دولة فلسطينية، وأهمية المشروع الياباني المعروف باسم "مشروع ممر السلام والازدهار" Corridor for Peace and Prosperity.

د. القلق العميق من قيام "إسرائيل" بتجميد تحويل الضرائب الفلسطينية لخزينة السلطة.

إن الموقف الياباني يظلّ ضمن السقف المقبول أمريكياً، وإن تمايز في بعض المواقف عن السياسات الأمريكية. ولا يتوقع من اليابان أن تخرج عن هذه الحدود في المدى المنظور.

سابعاً: الأمم المتحدة

مثلت الأمم المتحدة ميدان معركة دبلوماسية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في سنة 2011، وكان موضوع هذه المعركة هو عضوية فلسطين في الأمم المتحدة أو في وكالاتها المتخصصة، وبالذات منظمة اليونسكو. ونتيجة للرفض الأمريكي القاطع لقبول فلسطين عضواً كامل العضوية، تمحورت الجهود الدولية حول عدد من الخيارات:

1. القبول بالعضوية الكاملة: وهو الاختيار الذي تسانده روسيا والصين والدول العربية وأغلب الدول النامية وبعض الدول الأوروبية لا سيّما الصغرى والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون.

2. القبول بدولة "غير عضو": ففي الأمم المتحدة مستويات ثلاثة للعضوية؛ فهناك الدولة العضو كاملة العضوية، وهناك مركز المراقب (كحال منظمة التحرير الفلسطينية)، وهناك الدولة غير العضو (مثل مركز الفاتيكان، أو سويسرا حتى سنة 2002)، وهو مركز لا يمنحها العضوية الكاملة، ولكنه يمنحها الحق في المشاركة في أعمال الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وقد تعدُّ السلطة الفلسطينية انتقال المركز الفلسطيني لمستوى الدولة غير العضو خطوة للأمام، بالرغم من أنها أقل من الطموح الفلسطيني. ومن الضروري التنبه إلى أن هناك فرقاً بين الاعتراف بالدولة Recognition والعضوية Admittance، مع أن الأول يمهد للثاني لكنه لا يكفله بالضرورة.

واستناداً إلى ذلك قد تتحول استراتيجية الدبلوماسية الفلسطينية إلى التحول في المركز القانوني من عضو مراقب إلى دولة مراقب، وبالتالي تصبح الضفة الغربية دولة تحت الاحتلال، ويبدو أن دولاً أوروبية عديدة وربما اللجنة الرباعية أقرب لهذا الاختيار.

3. العضو المراقب: هو الوضع القائم حالياً، ويبدو أن الولايات المتحدة أقرب لهذا الاختيار. وطبقاً لأقوال ماجد عبد الفتاح مندوب مصر في الأمم المتحدة فإن "ما يعيق التحرك في مجلس الأمن بشأن الطلب الفلسطيني هو الضغوط الشديدة التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية، للحيلولة دون حصول الطلب على الأصوات الكافية وهي تسعة أصوات في مجلس الأمن"؛ وهي تقوم بذلك حتى لا تضطر لاستخدام حقّ النقض (الفيتو) غير المبرر ضدّ الطلب في هذا التوقيت الحرج لديها داخلياً وهي تستعد للانتخابات الرئاسية[106]. ويبدو أن الذهاب إلى الجمعية العامة هو الاختيار الوحيد المتاح أمام الطرف الفلسطيني خلال سنة 2012، خاصة بعد أن أعلنت لجنة طلبات الانضمام التابعة لمجلس الأمن في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر أنها "عجزت عن إصدار توصية تحظى بإجماع أعضاء مجلس الأمن" حول الطلب الفلسطيني[107].

ويتعزز الطلب الفلسطيني للعضوية بإقرار مؤسسات دولية "بأهلية" الكيان الفلسطيني القائم من الناحية الاقتصادية للتحول إلى الدولة، فقد حصلت السلطة الفلسطينية على تصديق من البنك الدولي World Bank وصندوق النقد الدولي International Monetary Fund بأنها قادرة بالكامل على إدارة اقتصاد دولة مستقلة. وقال البنك الدولي في تقرير أصدره في 2011/4/7، إنه "إذا حافظت السلطة الفلسطينية على أدائها في مجال بناء المؤسسات، وإيصال وتقديم الخدمات العامة إلى الشعب الفلسطيني، فإنها تكون في وضع جيد لتأسيس دولة في أي وقت في المستقبل القريب"[108].

أما العضوية في اليونسكو فكانت أيسر من الناحية الإجرائية، لأن الأمر لا يتطلب المرور بمجلس الأمن والتعرض للعقبة الأمريكية، فقد صوّت المجلس التنفيذي في منظمة اليونسكو في 2011/10/5 في دورته رقم 187 تحت رئاسة المندوب الروسي لصالح العضوية الكاملة لفلسطين بغالبية 40 صوتاً من أصل 58 دولة، ومعارضة أربع دول هي الولايات المتحدة و"إسرائيل" وألمانيا ولاتفيا، وامتناع 14 عن التصويت، بينها فرنسا وإسبانيا وإيطاليا[109].

وفي الدورة الـ 36 للمؤتمر العام لمنظمة اليونسكو مُنحت العضوية الكاملة لفلسطين في 31 تشرين الأول/ أكتوبر على الرغم من معارضة ضارية من الولايات المتحدة، وقد صوتت إلى جانب القرار 107 دول أبرزها روسيا والصين وفرنسا والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، بينما عارضها 14 دولة من بينها الولايات المتحدة وألمانيا وكندا وهولندا، وامتنعت 52 دولة عن التصويت من بينها بريطانيا وإيطاليا، وتغيب 12 دولة عن التصويت[110]. ومن المعروف أن العضوية في اليونسكو ليست مرهونة بالعضوية في الأمم المتحدة.

ويلاحظ على عملية التصويت ما يلي:

أ. انقسام الدول الكبرى في الاتحاد الأوروبي بين دول معارضة (ألمانيا) ومؤيدة (فرنسا) وممتنعة (بريطانيا وإيطاليا).

ب. إذا اعتبرنا أن التصويت في المؤتمر العام لليونسكو مؤشراً لما قد يكون عليه الحال في التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، إذا تمّ نقل الموضوع إليها، فإن الضغط الأمريكي على الدول الأعضاء قد يفعل فعله دبلوماسياً ومالياً.

سياسة الاستيطان والأبعاد الإنسانية:

يتسق موقف الأمم المتحدة مع الموقف الدولي شبه التام الرافض للاستيطان واعتباره مخالفاً للقوانين الدولية، فقد دعا الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلى تجميد الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية، بما في ذلك شرقي القدس في مناسبات عديدة.

وقال بان كي مون، خلال جلسة للجمعية العامة خصصت للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني إن المستوطنات في شرقي القدس وباقي الضفة الغربية تتعارض مع القانون الدولي، وهي غير مقبولة، وأضاف أنها "يجب أن تتوقف"[111].

من ناحية أخرى، دعا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة السلطات الإسرائيلية إلى الالتزام بالرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في لاهاي، بالتوقف عن بناء الجدار، وتعديل مسار الأجزاء التي شُيِّدَت لتتفق مع الخط الأخضر، وتفكيك أجزاء الجدار التي استكملت بالفعل، وإلغاء نظام البوابات والتصاريح[112].

غير أن مارتن نيسيركي Martin Nesirky المتحدث باسم الأمين العام بان كي مون طالب "من جميع الحكومات المعنية" استخدام نفوذها لعدم قيام أي طرف بإرسال سفن جديدة تنقل مساعدات إلى قطاع غزة خوفاً من أي تدهور للوضع في الشرق الأوسط[113]. ولعل ذلك متناغم مع نتائج تقرير لجنة جيفري بالمر التي أجرت تحقيقاً بخصوص الهجوم الذي قامت به القوات الإسرائيلية على السفينة التركية، في سنة 2010، وقد أشار التقرير الصادر في أيلول/ سبتمبر 2011 إلى عدد من النتائج منها[114]:

1. واجهت "إسرائيل" خطراً حقيقياً لأمنها من مجموعات مسلحة في غزة، وقد فرضت الحصار البحري كإجراء أمني مشروع، لمنع دخول السلاح إلى غزة من البحر، وإن تنفيذ الحصار يتفق مع مقتضيات القانون الدولي.
2. شكل قرار "إسرائيل" للصعود إلى السفينة على هذه المسافة البعيدة، ودون إنذار، تجاوزاً وعملاً غير معقول.

3. واجهت القوات الإسرائيلية مقاومة تطلبت منها استخدام القوة.
4. هناك سوء معاملة من قبل الإسرائيليين للركاب بعد سيطرة قواتهم على السفينة.

لقد كان تقرير بالمر مثير للاستغراب بالنسبة لخبراء القانون الدولي وللمتابعين للحصار الإسرائيلي على القطاع. ورفع علامات استفهام حول مصداقية بالمر نفسه وخلفياته المؤيدة للصهيونية. فلم يُدن التقرير "إسرائيل" على تجاوزها القانون الدولي وعلى اقتحام سفينة مدنية وعلى قتل مدنيين؛ وبرر الحصار لقطاع غزة بحجة منع السلاح، بينما يقوم الإسرائيليون بمنع تزويد القطاع بأكثر من ستة آلاف نوع من المواد الغذائية والاستهلاكية ومواد البناء ومستلزمات الزراعة والصناعة والبنى التحتية؛ وهناك مئات الطرق للاستيثاق من عدم وجود أسلحة على هذه السفينة وغيرها، دون الحاجة للحصار الإسرائيلي الخانق.

وإذا تمّ ربط نتائج تقرير بالمر بالتراجع الذي أعلن عنه جولدستون في نيسان/ أبريل عن مضمون تقريره الخاص بالهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة في 2008، خصوصاً فيما يتعلق بإدانة "إسرائيل"، فإن ذلك يوحي بالتأثير المسبق على توجهات المجتمع الدولي نحو الإقرار بالحق الفلسطيني في العضوية في الأمم المتحدة.

الجمعية العامة:

بدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة مناقشة بند "قضية فلسطين" في 2011/10/29، وتمّ اعتماد مشاريع خمسة قرارات تخص فلسطين في اجتماعاتها في 2011/11/30، وهي:

1. قرار تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية: أكدت الجمعية العامة بموجبه ضرورة التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين من جميع جوانبها، ودعمها الكامل لعملية التسوية في الشرق الأوسط على أساس قرارات الأمم المتحدة، وطالبت الأطراف الوفاء بالتزاماتهما السابقة، خاصة التقيد بخريطة الطريق، وضرورة الالتزام بالحلّ القائم على دولتين، وضرورة الوقف التام لجميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، والتوقف فوراً عن تشييد الجدار، والوقف الكامل لكافة الأعمال الإسرائيلية الاستفزازية والتحريضية، بما في ذلك تلك التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون في شرقي القدس، خاصة في الأماكن الدينية وحولها.

وأكد القرار على ضرورة انسحاب "إسرائيل" من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة 1967، بما فيها شرقي القدس، وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وحقه في إقامة دولته المستقلة على أساس حدود الرابع من حزيران/ يونيو. وشدد القرار على ضرورة حلّ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حلاً عادلاً طبقاً لقرار الجمعية العامة رقم 194[115].

2. القرار الخاص بالقدس: أعادت الجمعية العامة التأكيد على ما قررته من أن أي إجراءات تتخذها "إسرائيل" لفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مدينة القدس هي إجراءات غير قانونية، ومن ثم فهي باطلة وليست لها أية شرعية على الإطلاق. وأعربت الجمعية عن شديد قلقها إزاء استمرار "إسرائيل" في القيام بأنشطة استيطانية غير قانونية، وتشييدها الجدار في شرقي القدس وحولها، بما في ذلك أعمال الهدم للمنازل الفلسطينية وطرد العديد من الأسر من منازلها في أحياء شرقي القدس، والأعمال الاستفزازية والتحريضية ضدّ السكان الفلسطينيين في المدينة، التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون أيضاً[116].

3. دعت الجمعية العامة إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة للأمم المتحدة إلى أن تواصل، بالتعاون والتنسيق الكاملين مع اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، صياغة سبل مشاركة وسائط الإعلام وممثلي المجتمع المدني في مناقشة مفتوحة إيجابية، بشأن وسائل تشجيع إقامة حوار بين الشعوب وتعزيز السلام والتفاهم المتبادل في المنطقة[117].

4. طلبت الجمعية العامة من اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه أن تواصل بذل كل الجهود لكي ينال الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، وتأييد عملية التسوية في الشرق الأوسط، وتعبئة الدعم الدولي لمساعدة الشعب الفلسطيني، كما طلبت من لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، وإلى هيئات وكيانات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في مختلف جوانب قضية فلسطين أن تواصل التعاون الكامل مع اللجنة[118].

5. طلبت الجمعية العامة من الأمين العام للأمم المتحدة أن يواصل تزويد شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة بالموارد اللازمة، وأن يكفل استمرارها في الاضطلاع بأعمالها، كما دعت جميع الحكومات والمنظمات إلى التعاون مع الشعبة في أدائها لمهامها[119].

الأمم المتحدة – المجلس الاقتصادي والاجتماعي United Nations-Economic And Social Council (ECOSOC):

اتخذ المجلس في 2011/7/26، قراراً يعرب فيه عن قلقه العميق من سوء الأوضاع للمرأة الفلسطينية في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، بسبب التأثير الضار لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي، إلى جانب هدم المنازل، والاعتقال التعسفي، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وسوء الأحوال المعيشية في مختلف القطاعات التعليمية والمياه والصحة.

كما أعرب المجلس عن قلقه العميق من الأوضاع الحرجة في قطاع غزة، بسبب القيود على حركة الأفراد والسلع، ودعا المجتمع الدولي إلى تقديم المزيد من المساعدات للشعب الفلسطيني، وضرورة التزام "إسرائيل" بقواعد القانون الدولي، وبالسماح للاجئين بالعودة إلى ديارهم[120].

وفي 28 تموز/ يوليو اتخذ المجلس قراراً يدعو إلى تنفيذ عدة التزامات منها[121]:

1. فتح كافة نقاط العبور لقطاع غزة عملاً بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1860 لسنة 2009.
2. التأكيد على التواصل الجغرافي لمناطق الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، وضمان حرية الانتقال للسلع والأفراد.
3. التأكيد على ضرورة الحفاظ على المؤسسات الفلسطينية وضمان تطورها.
4. ضرورة التزام "إسرائيل" بالبروتوكول الخاص بالعلاقات الاقتصادية بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية الموقع في باريس في 1994/4/29.
5. على "إسرائيل" إعادة إعمار الممتلكات الفلسطينية التي دمرت بسبب أعمالها العسكرية.
6. التأكيد على ضمان حماية المدنيين.
7. التأكيد على حقوق الفلسطينيين في كافة الموارد الاقتصادية والطبيعية.
8. وقف "إسرائيل" لهدم المنازل والممتلكات.
9. وقف "إسرائيل" استغلال المصادر الطبيعية.
10. التأكيد على عدم شرعية المستعمرات في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس.
11. اعتبار الجدار العازل في الضفة الغربية غير قانوني.
12. ضرورة التزام "إسرائيل" باحترام اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين.
13. التأكيد على أهمية استمرار عمل المنظمات الدولية في الأراضي المحتلة.
14. التأكيد على أهمية استمرار مسيرة التسوية السلمية في الشرق الأوسط.

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا):

تجاوزت وكالة الأونروا عجز ميزانيتها في سنة 2010 البالغ 100 مليون دولار بفضل تبرعات بعض الدول، طبقاً لما ذكره مفوض عام وكالة الأونروا فيليبو جراندي Filippo Grandi، غير أن هناك إمكانية بعدم القدرة على مواجهة العجز في سنة 2011 ومقداره 60 مليون دولار، بسبب تخفيض بعض الدول لتبرعاتها بسبب الأزمة المالية العالمية، علماً أن موازنة الوكالة لسنة 2011 تبلغ نحو 620 مليون دولار[122].

وبالرغم من إشارات بعض الجهات الأوروبية وغيرها إلى التخفيف الإسرائيلي للحصار على غزة، فإن المتحدث باسم الوكالة كريس جينيس Chris Gunness أشار في تموز/ يوليو 2011 إلى "أن الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة من أعتى وأقسى أشكال الحصار في تاريخ البشرية"، وأضاف أنه "لو كان الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة جرى في مكان آخر لكانت هناك، على الأرجح، إجراءات سياسية ذات معنى لوضع حدّ له وتقديم المسؤولين عنه للمساءلة"، واستشهد جينيس بوصف اللجنة الدولية للصليب الأحمر International Committee of the Red Cross (ICRC) ذلك الحصار بأنه "عقاب جماعي يشكل انتهاكاً واضحاً للقانون الإنساني الدولي".

كما كشف جينيس أن "إسرائيل" لم تسمح إلا لـ 3,291 من الشاحنات المحملة بمواد البناء بالدخول إلى قطاع غزة منذ حزيران/ يونيو 2010. وأوضح أن تلك المواد تشكل فقط 4% من احتياجات مشاريع تنوي الوكالة تنفيذها خلال السنوات الثلاث المقبلة[123].

ثامناً: الرأي العام الدولي:

سنتناول موقف الرأي العام الدولي على مستويين:

1. توجهات الرأي العام الشعبي:

يتم ذلك من خلال استطلاعات الرأي العام التي تقوم بها جهات أكاديمية أو سياسية ذات قدر من المصداقية. وسنحاول أن نبين هذه التوجهات من خلال عدد من الموضوعات:

أ. الموقف من الحق الفلسطيني بالعضوية في الأمم المتحدة:

أظهر استطلاع للرأي، شمل 19 بلداً، قامت به هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) في الفترة 2011/7/3-2011/8/29، أن 49% من الذين شملهم الاستطلاع يؤيدون حصول فلسطين على صفة العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، بينما يعارض ذلك 21%، فيما امتنع 30% عن إبداء رأي. وبين الاستطلاع أن المؤيدين لطلب السلطة الفلسطينية بالحصول على اعتراف الأمم المتحدة بفلسطين كدولة مستقلة على حدود سنة 1967 هي الأعلى في الدول الإسلامية والصين.

في المقابل سجلت أعلى نسبة معارضة لحق فلسطين في الحصول على العضوية في الولايات المتحدة وبلغت 45% مقابل 36% مؤيدين، وفي البرازيل كان 41% من المؤيدين مقابل 26% من المعارضين، بينما كان في الهند 32% مؤيدون مقابل 25% من المعارضين.

أما في الدول الثلاث الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والتي شملها الاستطلاع فجاءت النتائج على الشكل التالي: فرنسا 54% مؤيدون مقابل 20% معارضون، ألمانيا 53% مؤيدون مقابل 28% معارضون، وبريطانيا 53% مؤيدون مقابل 26% معارضون، أما في روسيا فقد جاءت نسبة مؤيدي حقّ فلسطين 37% مقابل 13% معارضين[124].

ب. النظرة السلبية لـ"إسرائيل":

تشير اتجاهات الرأي العام الدولي نحو "إسرائيل" إلى استمرار النزعة السلبية لدى أغلب دول العالم، وقد بلغ معدل النظرة السلبية تجاه "إسرائيل" سنة 2011 حوالي 49%، بينما كان معدل النظرة الإيجابية نحوها حوالي 21%. ويظهر الجدول التالي موقف الرأي العام تجاه "إسرائيل":

جدول 5/2: توجهات الرأي العام الدولي تجاه "إسرائيل" سنة 2011[125]

الدولة	النظرة الإيجابية تجاه "إسرائيل" (%)	النظرة السلبية تجاه "إسرائيل" (%)	المحايدون (%)
الولايات المتحدة	43	41	16
كندا	23	52	25
المكسيك	23	29	48
تشيلي	25	38	37
البيرو	10	37	53
البرازيل	13	59	28
روسيا	35	17	48
إيطاليا	28	45	27
فرنسا	18	56	26
البرتغال	10	52	38
ألمانيا	15	65	20
بريطانيا	14	66	20
إسبانيا	11	66	23
تركيا	9	77	14
غانا	32	27	41
نيجيريا	31	33	36
كينيا	29	41	30
جنوب إفريقيا	16	29	55
مصر	5	78	17
الهند	21	18	61
الصين	32	48	20
جنوب كوريا	31	54	15
الفلبين	31	55	14
أستراليا	20	58	22
اليابان	4	44	52
باكستان	6	49	45
إندونيسيا	15	68	17
المعدل	**21**	**49**	**30**

توجهات الرأي العام الدولي تجاه "إسرائيل" سنة 2011

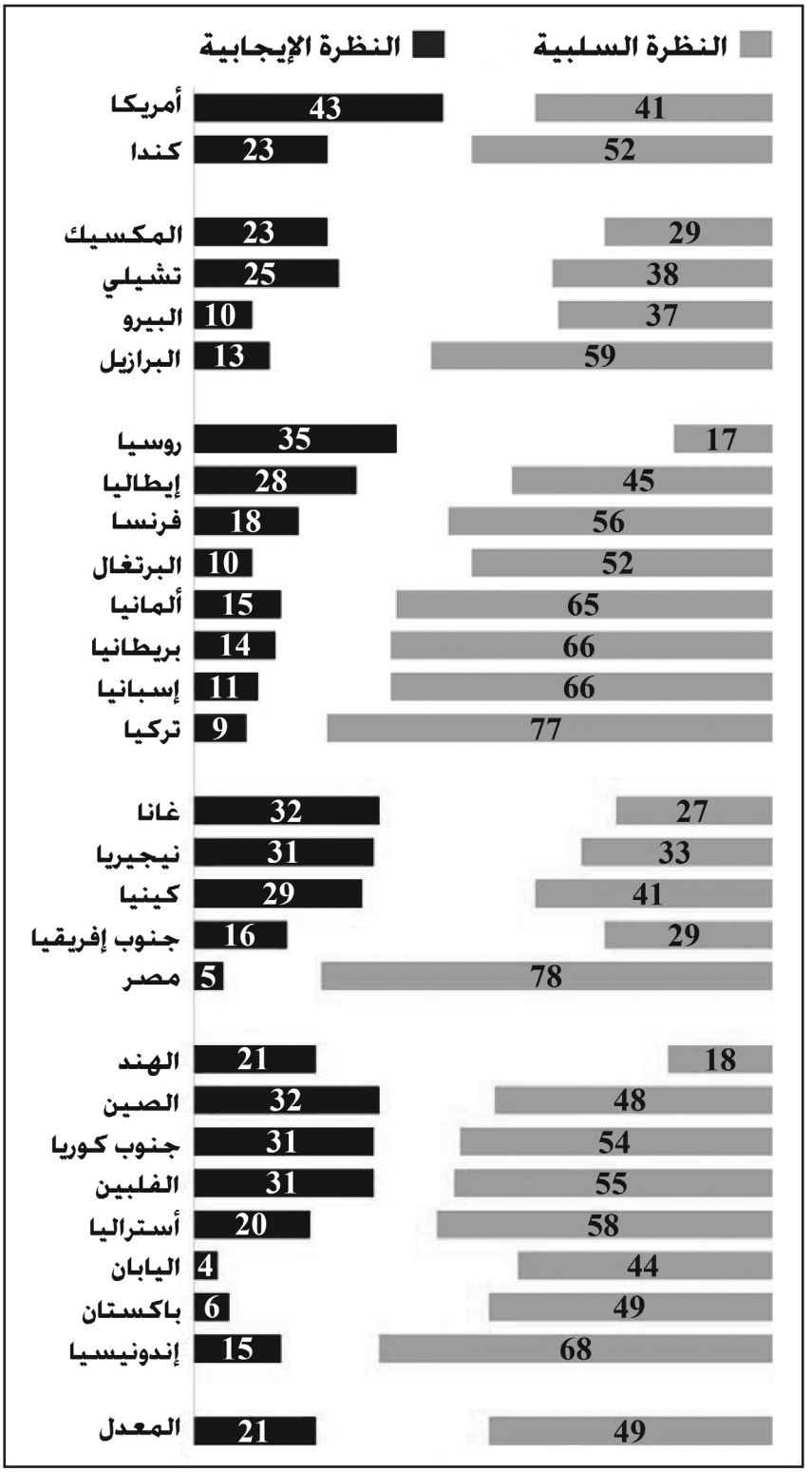

ومن الملفت للانتباه أن:

1. نسبة النظرة الإيجابية لـ"إسرائيل" كانت في أربع دول فقط، بينما غلبت النظرة السلبية في 23 دولة.
2. التباين بين سلوك حكومات الدول الأوروبية الكبرى وبين توجهات الرأي العام فيها تجاه القضية الفلسطينية، ففي حين بلغت نسبة النظرة السلبية لـ"إسرائيل" في ألمانيا 65%، وفي بريطانيا 66%، وفي فرنسا 56%، إلا أن سياسة هذه الدول لا تتسق مع هذه النتائج.

وعند النظر في توجهات الرأي العام الدولي (الفردية والمنظمة)، يمكن الإشارة إلى ما يلي:

1. بغضّ النظر عن الجهات التي نظمت الاستطلاعات، فربما كانت النتائج مغايرة لو كانت الأسئلة تركز مثلاً على تأييد الاحتلال الإسرائيلي أو رفضه، أو الموافقة على الاستيطان وتهويد القدس أو الوقوف ضده، أو تشجيع الحصار على قطاع غزة أو معارضته. ولربما خدمت النتائج الصالح الفلسطيني بشكل أوسع، ولكشفت بشكل أوسع مدى المعارضة العالمية للسياسات الإسرائيلية.
2. من الملاحظ أن نسبة المحايدين في بعض الدول ما تزال عالية، فهناك تسع دول تزيد نسبة المحايدين فيها عن 40%، وهي نسبة عالية تستحق التنبه لها.
3. من الضروري إيلاء المزيد من الاهتمام للدول التي لا تعكس مواقف مواطنيها مواقف حكوماتهم كما هو الحال في روسيا والهند.

2. الهيئات الدولية غير الحكومية:

تشكل نشاطات ومواقف هيئات العمل الشعبية على المستوى الدولي مؤشراً على توجهات الرأي العام الدولي، وتدل متابعة نشاطات الهيئات الأكثر بروزاً على استمرار التعاطف مع قضايا المجتمع الفلسطيني المختلفة، وهو ما يُستدل عليه من النماذج التالية:

أ. منظمة العفو الدولية (أمنستي) Amnesty International: حيث دعت في بيانات عدة إلى رفض الطلب الإسرائيلي بسحب تقرير جولدستون الذي يحمل "إسرائيل" مسؤولية معاناة المدنيين الفلسطينيين في غزة، كما انتقدت في بياناتها مضايقات سلطات الاحتلال لنشطاء حقوق الإنسان[126].

ب. هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch (HRW): انتقدت في بياناتها اعتداءات الأمن الإسرائيلي على المسيرات السلمية في ذكرى النكبة، كما انتقدت دعوات إسرائيلية لفرض عقوبات على الداعين لمقاطعة منتجات المستعمرات، لكنها انتقدت كذلك ممارسة التعذيب من قبل السلطات الفلسطينية ومنعها لبعض المظاهرات السلمية[127].

ج. أصدقاء الإنسان الدولية Friends of Humanity International: طالبت السلطات المصرية بفتح معبر رفح وفكّ الحصار عن قطاع غزة[128].

د. الشبكة الأوروبية للدفاع عن حقوق الأسرى الفلسطينيين The European Network to support the rights of Palestinians Prisoners (Ufree): دعت مصر لإطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين لديها[129].

هـ. منظمات حقوقية سويسرية: دعت عشرين منظمة إلى التظاهر ضدّ زيارة للرئيس الإسرائيلي لسويسرا[130].

و. منظمات حقوقية أوروبية تدعو لإزالة جدار الفصل العنصري والمستعمرات.

ز. انتقاد جمعيات حقوقية أوروبية تراجع جولدستون عن مضمون تقريره.

ح. الحملة الأوروبية لرفع الحصار عن غزة European Campaign to End the Siege on Gaza (ECESG): قامت بتسيير سفن لغزة، وانتقدت دعوة بان كي مون للتوقف عن إرسال سفن مساعدات لغزة[131].

ط. أصدر اللجنة الدولية للصليب الأحمر عدداً من البيانات تضمنت نقداً لعدم إعادة بعض الأسرى الفلسطينيين المحررين في صفقة التبادل بين "إسرائيل" وحركة حماس إلى مسقط رأسهم، كما أشار إلى تقديم مساعدات لغزة على شكل أدوية، وانتقد تأثير الحصار الإسرائيلي على المرافق الصحية في قطاع غزة.

ي. تنظيم قافلة شاحنات تحمل مساعدات لغزة من جنوب إفريقيا تحت اسم "كلنا غزة"[132].

ك. انتقدت 22 منظمة حقوقية دولية مضمون تقرير بالمر الذي أشرنا له في الصفحات السابقة[133].

ل. أعلنت 21 منظمة نقابية دولية (أعضاء في اتحاد النقابات العالمي World Federation of Trade Unions) دعمها طلب العضوية الفلسطيني للأمم المتحدة[134].

م. دعت 20 منظمة دولية اللجنة الرباعية إلى الضغط على "إسرائيل" لوقف هدم منازل الفلسطينيين في الأراضي المحتلة[135].

خاتمة

إذا استبعدنا التطورات المفاجئة في البيئة الدولية، فثمة وقائع مُجَدْولة بشكل محدد لسنة 2012 مثل الانتخابات الرئاسية الأمريكية والروسية والفرنسية، إلى جانب احتمالات التغير في الرئاسة الصينية، ناهيك عن الانتخابات الفلسطينية التي كانت مقررة بشكل مبدئي في أيار/ مايو 2011، ثم جرى تأجيلها.

ويبدو أن التغير في القيادة الروسية (تبادل ديمتري ميدفيديف Dmitry Medvedev وبوتين المواقع للمرة الثانية فيعود الأول رئيساً للوزراء والثاني رئيساً للدولة) والتغير المحتمل في القيادة

الصينية (نرجح أنها ستكون بقيادة المهندس شي جين بينغ Xi Jinping (57 سنة) كأمين عام للحزب، والقانوني لي كيغيانغ Li Kegiang (55 سنة) كرئيس للوزراء، بدلاً من الرئيس هو جنتاو Hu Jintao، ورئيس الوزراء ون جياباو Wen Jiabao) لن تؤدي لتغيرات ذات معنى في توجهات الدولتين فيما يتعلق بالموضوع الفلسطيني.

وربما ألقى فوز رئيس الحزب الاشتراكي الفرنسي فرنسوا هولاند Francois Hollande بانتخابات الرئاسة الفرنسية، وهزيمته للرئيس اليميني ساركوزي، في 2012/5/6، ببعض ظلاله على الموقف الفرنسي والأوروبي تجاه القضية الفلسطينية؛ غير أنه لا يظهر أن هناك ما يمكن المراهنة عليه نحو تغيير جاد في هذا المجال. إذ إن فوز هولاند جاء بشكل عام نتيجة عوامل داخلية مرتبطة أساساً بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الفرنسية، والسياسات المتبعة في منطقة الاتحاد الأوروبي.

وسيبقى موضوع عضوية فلسطين في الأمم المتحدة من ناحية، واستئناف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية من ناحية ثانية هما الأكثر جذباً للجهود الدبلوماسية على المستوى الدولي، لكنهما لن يكونا بمنأى عن عدد من التطورات:

1. نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية: لما كانت الانتخابات الرئاسية تعقد في الأسبوع الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، فإن ذلك يعني أن الرئيس الأمريكي قد يجد نفسه بين خيارين، إما أن يتجنب الإقدام على خطوات قد تفقده التأييد الإسرائيلي وبالتالي الناخب اليهودي، مما يعني العمل على أساس تجميد الوضع الحالي، أو أن يعمل على إحداث اختراق مهم، يعزز فرصه بالفوز مرة أخرى، وذلك يعني أن سياسته خلال سنة 2012 قد تأخذ الملامح التالية:

أ. استمرار معارضة عضوية فلسطين في الأمم المتحدة، سواء من خلال التهديد باستخدام حقّ النقض أم من خلال تكثيف الضغوط على الأعضاء الجدد في مجلس الأمن، وهم أذربيجان وغواتيمالا والمغرب وباكستان وتوغو (بدلاً من البوسنة والهرسك، والبرازيل، ولبنان، ونيجيريا، والغابون) بدءاً من كانون الثاني/ يناير 2012، وقد تكون توغو هي الأقل تأييداً لفلسطين بين الأعضاء الجدد.

ب. تخفيف بيانات انتقاد الاستيطان الإسرائيلي الذي قد يزداد تسارعاً.

ج. تكثيف الضغوط على الطرف الفلسطيني للعودة للمفاوضات، أو العمل على إيجاد مفاوضات موازية تعطي انطباعاً بتحقيق نوع من الخرق الدبلوماسي.

د. استمرار الضغط الاقتصادي على إيران والتلويح بين حين وآخر بخيارات أخرى، بهدف استرضاء الصوت اليهودي.

هـ. قد تبدأ السلطة الفلسطينية جهداً نحو توسيع دائرة الدول المشاركة في اللجنة الرباعية، وهو أمر قد تعارضه الولايات المتحدة، لا سيّما أن ضمّ دول مثل البرازيل أو الهند أو جنوب إفريقيا لن تجده الولايات المتحدة أمراً مستساغاً.

2. التطورات المتعلقة بالاتحاد الأوروبي: ستتقاسم دولتان رئاسة الاتحاد الأوروبي خلال سنة 2012، ففي النصف الأول ستكون الدنمارك، بينما ستكون قبرص في الفترة الثانية، وتشير الخطط الاستراتيجية للاتحاد خلال سنة 2012 إلى التركيز على بعدين هما مواجهة الأزمة الاقتصادية من ناحية، ثم التركيز على ثلاث مناطق حسب الأولوية هي شرق أوروبا ثم الاستقرار في الشرق الأوسط ثم منطقة القفقاس[136]. ومن الضروري ملاحظة أن الاستقرار في الشرق الأوسط في الخطة الأوروبية لا يقتصر على الموضوع الفلسطيني، بل يزاحمه ما ستنجلي عنه تطورات الربيع العربي في كل من مصر وسورية وشمال إفريقيا واحتمالات التطور في الأردن.

هوامش الفصل الخامس

[1] See Middle East Quartet statements, UN News Centre, http://www.un.org/apps/news/docs.asp?Topic=Middle%20East&Type=Quartet%20statement

[2] Statement by Middle East Quartet, Secretary-General, SG/2168, site of United Nations Information System on the Question of Palestine (UNISPAL), 5/2/2011, http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/fdc5376a7a0587a4852570d000708f4b/135695160a620d6985257830004c63f1?OpenDocument

[3] Statement by Middle East Quartet, Secretary-General, SG/2172, UNISPAL, 14/3/2011, http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/D50BA20237F1057185257853006471DE

[4] Statement by Middle East Quartet, Secretary-General, SG/2174, UNISPAL, 20/5/2011, http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/fdc5376a7a0587a4852570d000708f4b/5098a747c454b8ce852578960061bb30?OpenDocument

[5] Statement by Middle East Quartet, Secretary-General, SG/2175, UNISPAL, 5/7/2011, http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/fdc5376a7a0587a4852570d000708f4b/fef8c10985494ee6852578c40044faf7?OpenDocument

[6] Statement by Middle East Quartet, Secretary-General, SG/2176, UNISPAL, 16/8/2011, http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/fdc5376a7a0587a4852570d000708f4b/eb7a830bb18c51d9852578ee005e1280?OpenDocument

[7] Statement by Middle East Quartet, Secretary-General, SG/2177, UNISPAL, 20/8/2011, http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/fdc5376a7a0587a4852570d000708f4b/fa60ef1865699647852578f40041cdb9?OpenDocument

[8] Statement by Middle East Quartet, Secretary-General, SG/2178, UNISPAL, 23/9/2011, http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/fdc5376a7a0587a4852570d000708f4b/5b0d91439ced286f852579140072337b?OpenDocument

[9] موقع روسيا اليوم، 2011/12/15، انظر: http://arabic.rt.com/news_all_news/news/574137/

[10] Quartet Envoy's Meetings with Israeli and Palestinian Negotiators, Jerusalem, UNISPAL, 27/10/2011, http://unispal.un.org/unispal.nsf/fdc5376a7a0587a4852570d000708f4b/175025889f01133185257936005 25c51?OpenDocument

[11] *Haaretz*, 1/12/2011, http://www.haaretz.com/print-edition/news/netanyahu-balks-at-abbas-proposal-for-palestinian-state-borders-1.398816

[12] See In UN-Backed Talks, Israel and Palestinians Agree to Offer Peace Proposals, UNISPAL, 26/10/2011, http://unispal.un.org/unispal.nsf/fdc5376a7a0587a4852570d000708f4b/e938440d0c63d29485257936005 36d7b?OpenDocument; and Quartet Envoy's Meetings with Israeli and Palestinian Negotiators, Jerusalem, UNISPAL, 27/10/2011.

[13] **الأيام**، رام الله، 2011/4/4، انظر: http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=163157&date=4/4/2011

[14] **المرجع نفسه**.

[15] الجزيرة.نت، 2011/1/29، انظر: http://aljazeera.net/palestine/pages/56affffd-3baa-46c7-9f95-317c2fd69559

[16] Palestinian Admission to UNESCO, Press Statement, Victoria Nuland, Department Spokesperson, Office of the Spokesperson, Washington, DC, U.S. Department of State, 31/10/2011, http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2011/10/176418.htm

[17] US Congress Blocks Aid To Palestine, Site of About.com. US Foreign Policy, http://usforeignpolicy.about.com/od/unitednations/a/Us-Congress-Blocks-Aid-To-Palestine.htm

[18] Israeli Settlements: US Vetoes UNSC Resolution, site of British Broadcasting Corporation (BBC), 19/2/2011, http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-12512732; and see Jeremy M. Sharp, U.S. Foreign Aid to Israel, Congressional Research Services (CRS), Report for Congress, 12/3/2012.

[19] فلسطين أون لاين، 2011/7/8، انظر: http://www.felesteen.ps/index.php?page=details&nid=22085؛ وانظر أيضاً: In the House of Representatives, U. S., H. Res. 268, site of The U.S Government Printing Office (GPO), 7/7/2011, http://www.gpo.gov/fdsys/pkg/BILLS-112hres268eh/pdf/BILLS-112hres268eh.pdf

[20] *Washington Report on Middle East Affairs* magazine, vol. 30, no. 9, December 2011, p. 30, http://issuu.com/washreport/docs/volxxxno9

[21] *Ibid.* See also Bill Text, 112th Congress (2011-2012), H.RES.394.IH, site of Library of Congress, 8/9/2011, http://thomas.loc.gov/cgi-bin/query/z?c112:H.RES.394:

[22] *Washington Report on Middle East Affairs*, vol. 30, no. 9, December 2011, p. 30.

[23] *Haaretz*, 14/9/2011, http://www.haaretz.com/blogs/focus-u-s-a/congresswoman-ros-lehtinen-tells-haaretz-we-must-stop-palestinians-dangerous-scheme-1.384332

[24] Site of Bloomberg Buisnessweek, 29/12/2011, http://www.businessweek.com/ap/financialnews/D9RU7I8O0.htm

[25] *Washington Report on Middle East Affairs*, vol. 30, no. 9, December 2011, p. 30.

[26] Reuters, 6/4/2011, http://www.reuters.com/article/2011/04/06/us-usa-israel-idUSTRE7355BL20110406

[27] بي بي سي، 2011/12/3، انظر: http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2011/12/111202_panetta_israel_isolation.shtml؛ وانظر أيضاً:
Defense Chief Says Israel Must Mend Arab Ties, *The New York Times*, 2/12/2011, http://www.nytimes.com/2011/12/03/world/middleeast/panetta-says-israel-must-mend-ties-with-arab-neighbors.html?_r=1

[28] بي بي سي، 2011/12/3، انظر: http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2011/12/111202_panetta_israel_isolation.shtml

[29] **القدس العربي**، 2011/12/8.

[30] See Ambassador Rice at U.N. Meeting on Civilians in Armed Conflict, Embassy of the United States of America-Brussels, 9/11/2011, http://www.uspolicy.be/headline/ambassador-rice-un-meeting-civilians-armed-conflict

[31] **الأيام**، رام الله، 2011/3/20.

[32] *The New York Times*, 13/5/2011, http://www.nytimes.com/2011/05/14/world/middleeast/14mitchell.html

[33] *The Guardian*, 13/5/2011, http://www.guardian.co.uk/world/2011/may/13/george-mitchell-resigns-us-peace-envoy-middle-east

[34] John J. Mearsheimer and Stephen M.Walt., *The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy* (New York: Farrar, Straus and Giroux, September 2007), http://www.h-net.org/~diplo/roundtables/PDF/IsraelLobby-Schoenbaum.pdf

[35] *Yedioth Ahronoth*, 8/1/2010, http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3831661,00.html

[36] Tony Karon, Will Dennis Ross' Resignation Raise Pressure on Obama for a Tougher Iran Stance?, Global Spin Blog, *Time* magazine, 14/11/2011, http://globalspin.blogs.time.com/2011/11/14/will-dennis-ross-resignation-raise-pressure-on-obama-for-a-tougher-iran-stance/

[37] Tony Karon, Is Israel the 'National Home of the Jewish People'?, Global Spin Blog, *Time*, 7/7/2011, http://globalspin.blogs.time.com/2011/07/07/is-israel-the-national-home-of-the-jewish-people/

[38] BBC, 2/12/2011, http://www.bbc.co.uk/news/world-us-canada-16013478

[39] *The New York Times*, 8/11/2011, http://www.nytimes.com/2011/11/09/world/middleeast/in-overheard-comments-nicolas-sarkozy-calls-benjamin-netanyahu-a-liar.html

[40] *The Daily Telegraph* newspaper, 12/11/2011.

[41] President Obama Address to the American Israel Public Affairs Committee, Embassy of the United States of America-Brussels, 21/5/2011, http://www.uspolicy.be/dossier/middle-east-united-states-policy-toward-middle-east-dossier

[42] Remarks by the President at the AIPAC Policy Conference 2011, Office of the Press Secretry, The White House, Washington, D.C., 22/5/2011, http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2011/05/22/remarks-president-aipac-policy-conference-2011

[43] *Washington Report on Middle East Affairs*, vol. 30, no. 5, July 2011, http://www.wrmea.com/component/content/article/370-2011-july/10541-july-2011-table-of-contents.html

[44] *Haaretz*, 29/7/2011, http://www.haaretz.com/blogs/focus-u-s-a/the-arab-spring-is-a-fantasy-1.375914

[45] الجزيرة.نت، 2011/12/10، انظر: http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/a409a29d-4671-48e9-976a-b7c841dc1124؛ وانظر أيضاً:

The Guardian, 10/12/2011, http://www.guardian.co.uk/world/2011/dec/10/palestinians-invented-people-newt-gingrich

[46] Remarks by Ambassador Susan E. Rice, U.S. Permanent Representative to the United Nations, at an Open Debate of the Security Council on the Middle East, site of United States Mission To The United Nations (USUN), New York, 24/10/2011, http://usun.state.gov/briefing/statements/2011/176034.htm

[47] بي بي سي، 2011/1/9، انظر:
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/01/110109_shepherd_hotel_demolition.shtml

[48] Quinnipiac University/ The Israel Project, 3/10/2011, American Opinion on U.S. Middle East Policy, site of Jewish Virtual Library, 23/10/2011, http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/US-Israel/pousmep.html

[49] See site of J Street, http://jstreet.org/israel-palestine/
See also http://en.wikipedia.org/wiki/J_Street#cite_ref-JStreetAboutUs_3-0

[50] **الخليج**، 2011/2/27.

[51] **الشرق الأوسط**، 2011/3/4.

[52] **الحياة**، 2011/1/25.

[53] سما، 2011/6/21، انظر: http://samanews.com/index.php?act=Show&id=98493

[54] **الخليج**، 2011/9/30.

[55] **القدس العربي**، 2011/5/21.

[56] Euro-Mediterranian Human Rights Network (EMHRN), The Legal Center for Arab Minority Rights in Israel (Adalah), and Arab Association for Human Rights *The EU and the Palestinian Arab Minority in Israel* (Brussels: EMHRN, Febraury 2011), http://www.scribd.com/full/50343745?access_key=key-1vofvlqnsrj9cx13yhdi

[57] High Representative Catherine Ashton Concludes Her Visit in Israel, Brussels, site of Council of the European Union (Consilium), 29/8/2011, http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/EN/foraff/124448.pdf

[58] Statement by High Representative Catherine Ashton on Settlement Expansion in Givat Hamatos, Brussels, Council of the European Union, 15/10/2011, http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_Data/docs/pressdata/EN/foraff/125155.pdf

[59] Statement by High Representative Catherine Ashton on the Israeli Decision to Expedite Settlement Activity, Brussels, Council of the European Union, 2/11/2011, http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/EN/foraff/125801.pdf

[60] بيان صادر عن بعثات دول الاتحاد الأوروبي في القدس ورام الله حول هدم مسجد فلسطيني في خربة يرزا الواقعة ضمن منطقة ج في شمال الضفة الغربية، المكتب الإعلامي للاتحاد الأوروبي، القدس، 2011/10/13، انظر:
http://eeas.europa.eu/delegations/westbank/documents/news/20111013_ar.pdf؛ وانظر أيضاً:
Local EU Statement, Demolition of a Palestinian mosque in Khirbet Yarza situated in Area C in the Northern West Bank, EU Press Office, http://eeas.europa.eu/delegations/westbank/documents/news/20111013_en.pdf

[61] Statement by the EU High Representative, Catherine Ashton,on the Deal Between Israel and Hamas on the Release of Gilad Shalit and Palestinian Prisoners, Brussels, Council of the European Union, 12/10/2011, http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/EN/foraff/125081.pdf

[62] Statement by EU High Representative Catherine Ashton on the Attack on the Israeli Embassy in Cairo, Brussels, Council of the European Union, 10/9/2011, http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/EN/foraff/124561.pdf

[63] تمّ احتساب سعر الصرف للمبالغ المذكورة ضمن هذا العنوان، حسب معدل الصرف في الشهر الذي اتخذ فيه القرار.

[64] See site of European Union @ United Nations, New York, 6/5/2011, http://www.eu-un.europa.eu/articles/en/article_11009_en.htm

[65] European Commission, Press Release: Palestinian People and Local Business at the Heart of the Commission's New Assistance Package, site of Europa, 22/8/2011, http://europa.eu/rapid/pressReleasesAction.do?reference=IP/11/976&format=HTML&aged=0&language=EN&guiLanguage=en

[66] "Towards Youth Employment Through Strong Cooperation in Technical and Vocational Education and Training: New EU-Programme Launched for Bethlehem, Nablus and Hebron," Press Release, site of European Union Technical Assistance Office for the West Bank and Gaza Strip, 25/10/2011, http://eeas.europa.eu/delegations/westbank/documents/news/20111025_new_eu_programme_launchedfor_tvet_en.pdf

[67] **الحياة الجديدة**، 2011/11/24؛ **والاتحاد**، 2011/11/29.

[68] ICM Research, European Public Perceptions of the Israel-Palestine Conflict, Fieldwork dates: 19th–25th January 2011, site of Middle East Monitor (MEMO), http://www.icmresearch.com/pdfs/2011_march_memo_israelpalestine_poll.pdf

[69] موقع شبكة رسالة الإسلام، 2011/9/12، انظر: http://main.islammessage.com/newspage.aspx?id=9722

[70] Daud Abdullah, Europe's Israel Romance is on the Wane, *The Guardian*, 14/3/2011, http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2011/mar/14/europe-israel-palestine-european-disconnect-public

[71] لمزيد من المعلومات انظر بيانات وزارة الخارجية الروسية، في:
Documents and Materials of the Russian MFA, The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, http://www.ln.mid.ru/bdomp/brp_4.nsf/english!OpenView&Start=1.232&Count=30&Expand=1#1

[72] وكالة أنباء نوفوستي الرسمية الروسية، 2011/6/5، انظر: http://ar.rian.ru/policy/arab/20110605/129518441.html

[73] In Relation to Israeli Plans to Invite Tenders for Construction in Settlements in Occupied Palestinian Territories, Press Release, The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 16/11/2011, http://www.ln.mid.ru/bdomp/Brp_4.nsf/arh/836D5EC55FACF1854425794A0054021C?OpenDocument

[74] نوفوستي، 2011/2/28، انظر: http://ar.rian.ru/policy/arab/20110228/128789743.html

[75] Israeli Settlement Activity in Palestinian Territory, Press Release, The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 6/8/2011, http://www.ln.mid.ru/bdomp/brp_4.nsf/e78a48070f128a7b43256999005bcbb3/ad7bbe190539f6edc32578e6004798e9!OpenDocument; and Response by MFA Spokesman Alexander Lukashevich to a Media Question About Israel's Decision to Continue Settlement Expansion in East Jerusalem, The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 12/8/2011, http://www.ln.mid.ru/bdomp/brp_4.nsf/e78a48070f128a7b43256999005bcbb3/f97685c20b2ff49ac32578ed002728fa!OpenDocument

[76] Dmitri Trenin, Russia's Spheres of Interest, not Influence, *The Washington Quarterly* journal, October 2009, cited in Carnegie Moscow Center, http://carnegie.ru/publications/?fa=23863

Marcin Kaczmarski, Russia's Middle East Policy After the Arab Revolutions, OSW Commentary, no. 59, Centre for Eastern Studies (CES), 26/7/2011, http://kms1.isn.ethz.ch/serviceengine/Files/ISN/132767/ipublicationdocument_singledocument/cccb0eba-eba2-4b9c-b761-8db289e86677/en/commentary_59.pdf

[77] Concerning the Escalation of Tension Around the Gaza Strip, Press Release, The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 30/10/2011, http://www.ln.mid.ru/bdomp/brp_4.nsf/e78a48070f128a7b43256999005bcbb3/8d69589b9842f3854425793a004bd6c3!OpenDocument; and Press Release, Foreign Minister Sergey Lavrov Meets with Israeli Deputy Prime Minister and Foreign Minister Avigdor Lieberman, The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 23/9/2011, http://www.ln.mid.ru/bdomp/brp_4.nsf/e78a48070f128a7b43256999005bcbb3/6ab5e5cc790b2570c32579160048180f!OpenDocument

[78] Russian MFA Press and Information Department Comments on the Situation Around the Gaza Strip and in Southern Israel, The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 22/8/2011, http://www.ln.mid.ru/bdomp/brp_4.nsf/e78a48070f128a7b43256999005bcbb3/3f899b8d3d4968ecc32578f50021c9f6!OpenDocument

[79] Situation Surrounding the Israeli Embassy in Cairo, Press Release, The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 10/9/2011, http://www.ln.mid.ru/bdomp/brp_4.nsf/e78a48070f128a7b43256999005bcbb3/2a752b7d08f266bcc3257909004b6fc8!OpenDocument

[80] Foreign Minister Sergey Lavrov Meets with Head of the Palestinian National Authority Mahmoud Abbas, Press Release, The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 22/9/2011, http://www.ln.mid.ru/bdomp/brp_4.nsf/e78a48070f128a7b43256999005bcbb3/2d88dfeee5ecef13c32579130040fb9b!OpenDocument

[81] **القدس العربي**، 2011/11/27.

[82] Deputy Foreign Minister Mikhail Bogdanov's Meetings with Leaders of Palestinian Organizations, Press Release, The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 30/8/2011, http://www.ln.mid.ru/bdomp/brp_4.nsf/e78a48070f128a7b43256999005bcbb3/6eadd7860f8bdd01c32578fc0043c4f8!OpenDocument

[83] Meeting of Russian-Palestinian Working Committee on the Middle East, Press Release, The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 5/7/2011, http://www.ln.mid.ru/bdomp/brp_4.nsf/e78a48070f128a7b43256999005bcbb3/09fc1ebc609e5290c32578c500398018!OpenDocument

[84] Response by Sergey Vershinin, Director of the Middle East and North Africa Department at the Russian Foreign Ministry, to a Media Question Regarding the Meeting of Palestinian Organizations in Moscow's Suburbs, The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 25/5/2011, http://www.ln.mid.ru/bdomp/brp_4.nsf/e78a48070f128a7b43256999005bcbb3/f1d3e12f469787ffc325789c001da7d4!OpenDocument

[85] Foreign Minister Sergey Lavrov Converses with the Participants of the Inter-Palestinian Meeting, The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 23/5/2011, http://www.ln.mid.ru/bdomp/brp_4.nsf/e78a48070f128a7b43256999005bcbb3/cbebee39bc273e91c325789a002e8ae1!OpenDocument

[86] On the Meeting Between the Russian Foreign Minister Sergey Lavrov and the President of the Palestinian National Authority Mahmoud Abbas, Press Release, The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 23/3/2011, http://www.ln.mid.ru/bdomp/brp_4.nsf/e78a48070f128a7b43256999005bcbb3/29fec80a62920904c325785e00252be0!OpenDocument

[87] In Connection with Israel's Decision to Expedite Construction in Occupied Palestinian Territories, The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 2/11/2011, http://www.ln.mid.ru/bdomp/brp_4.nsf/e78a48070f128a7b43256999005bcbb3/c9f62a165bb1ccb24425793f002c7d30!OpenDocument

[88] Greetings by Russian Foreign Minister Sergey Lavrov to the Participants of the International Scientific Conference 'The Imperial Orthodox Palestine Society and Its Activities in the Holy Land. Marking the 130th Anniversary of Its Founding', The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 10/11/2011, http://www.ln.mid.ru/bdomp/brp_4.nsf/e78a48070f128a7b43256999005bcbb3/3fd950974b357c7c44257945003ccccf!OpenDocument

[89] Deputy Foreign Minister Sergey Ryabkov Holds Consultations in Israel, Press Release, The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 1/12/2011, http://www.ln.mid.ru/bdomp/brp_4.nsf/e78a48070f128a7b43256999005bcbb3/a41bc85792bdd2b8442579590053745a!OpenDocument

[90] Expulsion of Vadim Leiderman, Israel's Military Attaché in Moscow, Press Release, The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 19/5/2011, http://www.ln.mid.ru/bdomp/brp_4.nsf/e78a48070f128a7b43256999005bcbb3/a40a5a235a0525e9c325789600298eb4!OpenDocument

[91] Sujian Guo (ed.), *China's "Peaceful Rise" in the 21st Century: Domestic and International Conditions* (Ashgate Publishing, September 2006), http://www.ashgate.com/default.aspx?page=637&calcTitle=1&title_id=9168&edition_id=9734

[92] See Chinese Special Envoy to the Middle East Wu Sike Meets with President of the Palestinian National Authority Abbas, Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, 26/8/2011, http://www.fmprc.gov.cn/eng/wjb/zzjg/xybfs/gjlb/2868/2870/t852691.htm; and Foreign Minister Yang Jiechi Holds Talks with Palestinian President's Special Envoy, Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, 12/7/2011, http://www.fmprc.gov.cn/eng/wjb/zzjg/xybfs/gjlb/2868/2870/t839507.htm

[93] **الأيام**، رام الله، 2011/4/2.

[94] بناء على مراسلة إلكترونية مع أسامة حمدان، مسؤول العلاقات الدولية في حركة حماس، بيروت، 2012/5/9.

[95] Vice Foreign Minister Zhai Jun Attends the Opening Ceremony of the Seminar on Israel-China Relations, Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, 30/5/2011, http://www.fmprc.gov.cn/eng/wjb/zzjg/xybfs/gjlb/2828/2830/t827020.htm; and Chinese Special Envoy to the Middle East Wu Sike Meets with Israeli Deputy Prime Minister and Intelligence Minister Dan Meridor, Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, 26/8/2011, http://www.fmprc.gov.cn/eng/wjb/zzjg/xybfs/gjlb/2828/2830/t852689.htm

[96] See Helen Brusilovsky, Summary of Israel's Foreign Trade by Country-2011, CBS, 18/1/2012.

[97] Site of CRIenglish.com, 20/9/2011, http://english.cri.cn/6909/2011/09/20/195s659185.htm; and *Yedioth Ahronoth*, 23/10/2011, http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4137345,00.html

[98] لمزيد من المعلومات، انظر: بيانات وزارة الخارجية اليابانية، في:

Ministry of Foreign Affairs of Japan, http:www.mofa.go.jp\region\middle_e\israel\index.html

[99] أشارت بيانات وزارة الخارجية اليابانية إلى وقائع محددة حدثت في سنة 2011؛ مثل بناء 945 وحدة في شرقي القدس (7 نيسان/ أبريل)، وأكثر من 900 وحدة في شرقي القدس (8 آب/ أغسطس)، و1,600 وحدة في شرقي القدس (15 آب/ أغسطس)، و277 وحدة في الضفة الغربية (17 آب/ أغسطس)، و1,100 وحدة أخرى في شرقي القدس (28 أيلول/ سبتمبر)، و2,610 وحدات استيطانية في شرقي القدس (18 تشرين الأول/ أكتوبر).

[100] انظر: بيانات وزارة الخارجية اليابانية في 2011/1/11، و2011/2/10، و2011/3/16.

[101] المراجع نفسها.

[102] انظر: بيانات وزارة الخارجية اليابانية في 2011/3/24، و2011/4/11، و2011/8/22، و12 و2011/10/31.

[103] انظر: بيانات وزارة الخارجية اليابانية في 2011/2/8، و2011/5/12، و2011/9/24، و2011/11/4.

[104] Site of United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees (UNRWA), 17/8/2011, http://unrwa.org/etemplate.php?id=1082; and Representative Office of Japan to the Palestinian Authority, 25/8/2011, http://www.ps.emb-japan.go.jp/PressRelease/PressRelease2011/n25Aug2011_Eng.pdf

[105] See Exchange of Notes for the Grant Aid for Environment and Climate Change to the Palestinian Authority, Ministry of Foreign Affairs of Japan, 28/2/2011, http://www.mofa.go.jp/announce/announce/2011/2/0228_01.html

[106] فلسطين أون لاين، 2011/12/17، انظر: http://www.felesteen.ps/index.php?page=details&nid=27494

[107] **الشرق الأوسط**، 2011/11/12.

[108] **الأخبار**، 2011/4/8.

[109] **الحياة**، 2011/10/6.

[110] موقع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، 2011/10/31، انظر: http://www.unesco.org/new/ar/media-services/single-view/news/general_conference_admits_palestine_as_unesco_member_state/؛ وانظر: دولة فلسطين تحصل على العضوية الكاملة في "اليونسكو"، وفا، انظر: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5612

[111] Reuters, 15/10/2011, http://www.reuters.com/article/2011/10/15/us-palestinians-israel-un-idUSTRE79E0F920111015

[112] **الأيام**، رام الله، 2011/7/12.

[113] روسيا اليوم، 2011/5/28، انظر: http://arabic.rt.com/news_all_news/news/558668/

[114] "Report of the Secretary-General's Panel of Inquiry on the 31 May 2010 Flotilla Incident," United Nations, September 2011, http://www.un.org/News/dh/infocus/middle_east/Gaza_Flotilla_Panel_Report.pdf

[115] الجمعية العامة، الجلسة العامة 69، الدورة 36، 2011/11/30، A/RES/66/17، الأمم المتحدة، انظر: http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/459/82/PDF/N1145982.pdf?OpenElement

[116] الجمعية العامة، الجلسة العامة 69، الدورة 36، 2011/11/30، A/RES/66/18، الأمم المتحدة، انظر: http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/459/88/PDF/N1145988.pdf?OpenElement

[117] الجمعية العامة، الجلسة العامة 69، الدورة 36، 2011/11/30، A/RES/66/16، الأمم المتحدة، انظر: http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/459/76/PDF/N1145976.pdf?OpenElement

[118] الجمعية العامة، الجلسة العامة 69، الدورة 36، 2011/11/30، A/RES/66/14، الأمم المتحدة، انظر: http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/459/64/PDF/N1145964.pdf?OpenElement

[119] الجمعية العامة، الجلسة العامة 69، الدورة 36، 2011/11/30، A/RES/66/15، الأمم المتحدة، انظر: http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/459/70/PDF/N1145970.pdf?OpenElement

[120] Situation of and Assistance to Palestinian Women, The Economic and Social Council, Resolution 2011/18, United Nations, 26/7/2011, http://www.un.org/en/ecosoc/docs/2011/res%202011.18.pdf

[121] Economic and Social Repercussions of the Israeli Occupation on the Living Conditions of the Palestinian People in the Occupied Palestinian Territory, Including East Jerusalem, and the Arab Population in the Occupied Syrian Golan, The Economic and Social Council, Resolution 2011/41, United Nations, 28/7/2011, http://www.un.org/en/ecosoc/docs/2011/res%202011.41.pdf

[122] جريدة **الراية**، الدوحة، 2011/2/5.

[123] شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)، 2011/7/24، انظر: http://arabic.irinnews.org/reportarabic.aspx?sid=2740

[124] استطلاع لـ بي بي سي: تأييد كبير لمنح فلسطين العضوية الكاملة في الامم المتحدة، بي بي سي، 2011/9/19، انظر: http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/09/110917_palestine_state_polls.shtml

[125] Views of US Continue to Improve in 2011 BBC Country Rating Poll, site of World Public Opinion.org, 7/3/2011, http://www.worldpublicopinion.org/pipa/pdf/mar11/BBCEvalsUS_Mar11_rpt.pdf

[126] انظر مثلاً: منظمة العفو الدولية (أمنستي)، 2011/1/30، في: http://www.amnesty.org/ar/news-and-updates/palestinian-human-rights-activist-jailed-israel-2011-01-30؛ وانظر أيضاً:

Site of Amnesty International, 7/4/2011, http://www.amnesty.org/en/news-and-updates/un-urged-reject-israeli-calls-retract-goldstone-report-2011-04-07

[127] انظر مثلاً: موقع منظمة هيومن رايتس ووتش، 2011/2/16، في: http://www.hrw.org/ar/news/2011/02/16-6؛ وهيومن رايتس ووتش، 2011/5/20، في: http://www.hrw.org/ar/news/2011/05/20-4

[128] انظر: موقع منظمة أصدقاء الإنسان الدولية، 2011/5/19، في:
http://www.friendsofhumanity.info/ar/index.php?pagess=main&id=178

[129] انظر: المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/3/2.

[130] انظر: المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/3/27.

[131] انظر: **الحياة**، 2011/5/29.

[132] S.A.R.A. Announces First ever Overland Convoy to Gaza, site of South African Relief Agency (SARA), http://www.sarelief.net/?page_id=4

[133] See Amnesty, 15/9/2011, http://www.amnesty.org/ar/library/asset/MDE15/032/2011/en/43eff925-f08d-4d8d-9ba1-9087c4a63922/mde150322011en.pdf

[134] انظر: **الحياة الجديدة**، 2011/9/19.

[135] انظر: أمنستي، 2011/12/13، في:
http://www.amnesty.org/ar/news/record-number-palestinians-displaced-demolitions-quartet-continues-talk-2011-12-13

[136] "Communication from the Commission to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions," Commission Work Programme 2012, European Commission, Brussels, 15/11/2011, http://ec.europa.eu/atwork/programmes/docs/cwp2012_en.pdf

The Palestinian Strategic Report 2011

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011

هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011 الذي يصدر للعام السابع على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2011، بل وجانباً من سنة 2012؛ وهي مقدمة ضمن قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي.

شارك في إعداد هذا التقرير 12 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في سبعة فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالوضع الداخلي الإسرائيلي، وبالعدوان والمقاومة، وبمسار التسوية السلمية. كما يدرس المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، والوضع السكاني والاقتصادي والتعليمي الفلسطيني؛ كما يسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومعاناة الأرض والإنسان تحت الاحتلال الإسرائيلي.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن محمد صالح

ISBN 978-9953-572-11-6

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت